الأمم المتحدة A/68/PV.67

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٦٧**

الجمعة، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ميكوليسكو (رومانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البندان ٧٠ و ٧١ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/68/489)

مشروع القرار (A/68/L.24)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقارير الأمين العام (A/68/84 و A/68/87 و A/68/89)

مشروعا القرارين (A/68/L.25 و A/68/L.27)

(ب) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/68/76)

مشروع القرار (A/68/L.22)

(ج) المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

(د) تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها

تقرير الأمين العام (A/68/498)

مشروع القرار (A/68/L.21)

تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي

تقرير الأمين العام (A/68/497)

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل بروني دار السلام باسم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/68/PV.66).

في البداية، يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تقاريره التي تقدم استعراضا شاملا لبند جدول الأعمال قيد النظر. من الشواغل الرئيسية التي تسترعي التقارير انتباهنا إليها العدد المتزايد للأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية، بما في ذلك الحالات المرتبطة بالكوارث الطبيعية. وإلى جانب تلك الزيادة في أعداد المتضررين، فإن الحالة على أرض الواقع قد أصبحت أكثر تعقيدا. إنها تتطلب بذل جهود متزايدة في إطار الهيكل الإنساني العالمي من أجل تحسين الطرائق والقدرات التي تمكن من الاستجابة بصورة فعالة للطلبات المتزايدة على المساعدة الإنسانية.

وفي ظل ساحة إنسانية دولية تتسم بوجود شبكة مترابطة من مختلف الأطراف الفاعلة – الحكومات والقطاع الخاص وقادة المجتمعات المحلية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بل والجيوش – فإن تحسين التنسيق والتعاون فيما بين هذه الجهات الفاعلة، ووضع استجابة منسقة لأي حالة طوارئ معقدة، ولا سيما على الصعيد الميداني، أمر أساسي. لا بد من تعزيز الاستجابات الإنسانية الدولية الفعالة والخاضعة للمساءلة، ومواصلة بذل الجهود من أجل بناء القدرات والأطر والموارد. غير أن وفدي يود، على الرغم من جميع التعقيدات، أن يؤكد من جديد أن المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية، وهي الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، لا تزال لها أهميتها. وينبغي التقيد بها واحترامها بشكل كامل من جانب جميع الجهات الفاعلة في جميع العمليات الإنسانية.

نحن نقدر آخر المستجدات المتعلقة بعمل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، الذي نشيد به على الدور الذي اضطلع به في الدمار المفجع الذي تعرض له أشقاؤنا وشقيقاتنا في الفلبين في الآونة الأخيرة، بسبب الإعصار هايان. خلال أقل من عقد منذ إنشاء الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، اضطلع الصندوق بدور بالغ الأهمية في دعم كل عملية تقريبا من عمليات الاستجابة الإنسانية لحالات الطوارئ الرئيسية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال أنشطته المتعددة القطاعات. ويشدد وفدي على أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى كفالة إمكانية التنبؤ بتمويل الصندوق واستدامته وسرعة صرفه وزيادته، باعتباره مكملا لآليات التمويل الإنسانية القائمة.

واستنادا إلى تقديرات مركز رصد التشرد الداخلي لعام ٢٠١٢، فقد شرد أكثر من ٣٠ مليون شخص في ٨٢ بلدا بسبب الكوارث الطبيعية – بما يقرب من ضعف عدد المشردين في عام ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، فقد تجاوزت الأضرار والخسائر مبلغ ١٣٨ بليون دولار، مما يعني أن عام ٢٠١٢ كان العام الثالث على التوالي الذي تتجاوز فيه الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث ١٠٠ بليون دولار. إن سلسلة الأحداث المؤسفة التي تسببت في نشوء حالات الطوارئ المعقدة في عام ٢٠١٢ تعزز القضية من أجل استجابة إنسانية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة وموجهة توجيها جيدا. وتعزز هذه الأرقام المذهلة أيضا بناء قضية قوية من أجل الربط بسلاسة بين الإغاثة في حالات الطوارئ وجهود الإنعاش المبكر والتنمية، ومن ثم تمكين البلد المتضرر من تعويض خسائره الاقتصادية. كما أنها تساعد السكان المتضررين على تجاوز الأزمة والبدء في إعادة بناء حياتهم، وتأمين سبل عيشهم والتخطيط للمستقبل. ولهذا السبب، ينبغي توجيه الموارد والاستثمارات إلى تعزيز القدرات في مجال المساعدة الإنسانية والحد من مخاطر الكوارث والتأهب لها، ولا سيما في البلدان النامية.

يساعد الحد من مخاطر الكوارث على معالجة تعقيدات حالات الطوارئ الإنسانية مع التخفيف من الأضرار التي

لحقت بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، دعونا نواصل تعزيز جهودنا في مجال الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها، والنظر في جميع السبل الممكنة لإدماج التدابير الشاملة والفعالة والجامعة للحد من الكوارث في الأطر الإنمائية، بما في ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ويؤكد وفدي من جديد أن الدول المعنية هي التي تضطلع بالدور الرئيسي في بدء وتنظيم وتنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية. غير أن للأمم المتحدة دورا مركزيا في توفير القيادة من أجل تنسيق دعم المجتمع الدولي إلى البلد المتضرر. وفي ظل عالميتها وولايتها، يجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على الاضطلاع بدور محوري في الهيكل العالمي للشؤون الإنسانية، ليس في التمويل فحسب، بل وفي تنسيق الاستجابة للأزمات الإنسانية وتنفيذها وتقديم التقارير عنها. وعندما يتعلق الأمر بأداء هذا الدور، يؤكد وفدي على أهمية التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك في ضمان إيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب وبصورة فعالة.

وينبغي أن تواصل منظومة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة ذات الصلة تعزيز قدرات المؤسسات الإنسانية ومعارفها، بما في ذلك من خلال نقل التكنولوجيا والخبرة إلى البلدان النامية.

وينبغي للمجتمع الدولي وهيئات منظومة الأمم المتحدة للتنمية وغيرها من المنظمات والمؤسسات ذات الصلة أن تدعم السلطات الوطنية في تعزيز قدرتها على بناء القدرة على التكيف، والتخفيف من مخاطر الكوارث والتأهب والتصدي لها.

وتحتاج الحكومات والمنظمات الإنسانية والإنمائية إلى التوصل إلى فهم مشترك للمخاطر المختلفة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب أزمة إنسانية. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان وضع خطط تأهب للطوارئ على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والاستفادة من معارف المجتمعات المحلية والتركيز على التعليم وبناء المؤسسات. وينبغي لوضع الخطط الشاملة أن ينطوي على إشراك جميع الأطراف المعنية والجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمعات المحلية والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والقطاع الخاص.

وأخيرا، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم وفد بلدي لمبادرة الأمين العام بالدعوة إلى عقد مؤتمر القمة العالمية للمساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٦، وعلى التزامنا بالمشاركة البناءة في الأعمال التحضيرية التي ستتوج بعقد مؤتمر القمة.

السيد كيم ساينغ (جمهورية كوريا): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره الصادق للأمين العام بان كي – مون على قيادته في معالجته للشؤون الإنسانية الدولية، وعلى تقريره الشامل عن المساعدة الإنسانية أود أن أعرب عن امتناني للسيدة فاليري أموس والموظفين التابعين لها في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على عملهم المتفاني في تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية.

أرتفع في الآونة الأخيرة تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها مع التأثير المتزايد لتغير المناخ. كما نشهد صراعات من صنع الإنسان أوسع نطاقا، مما يؤثر تأثيرا عميقا على حياة الأشخاص المتضررين. في ظل هذه الخلفية، تزداد الحاجة إلى قيادة أقوى للأمم المتحدة من أجل التكيف مع المسائل الإنسانية الدولية. على وجه الخصوص، بالنظر إلى الزيادة في عدد العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك الدول، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، بات تنسيق الأمم المتحدة الفعال لجهود الإغاثة الدولية يزداد أهمية.

في هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الفلبين على تنسيقه الفعال، حيث لحقت بالبلد أضرار شديدة جراء إعصار هايان في تشرين الثاني/نوفمبر. ومنذ بداية الأزمة، نسق المكتب بنجاح أنشطة الإغاثة الداخلية والخارجية على أساس التعاون الوثيق مع الحكومة الفلبينية. كما نفذت جمهورية كوريا بالشراكة مع الأمم

المتحدة أنشطة إنسانية في الفلبين. أرسلنا فريق كوريا لتقديم الإغاثة في حالات الكوارث وقدمنا مواد أساسية للأشخاص المتضررين في الفلبين.

ويعتقد وفد بلدي أنه من أجل تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، من الضروري أن تواصل المنظمة تنفيذ التوصيات الواردة في برنامج التحول للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وسوف يؤدي ذلك إلى تحسين القيادة والتنسيق والمساءلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في الميدان.

إن تزايد حدة الكوارث الطبيعية قد بينت بقوة ضرورة كفالة مستوى ملائم من التأهب في البلدان المعرضة للكوارث. ومن الضروري تعزيز قدرات التأهب لتحقيق استجابة سريعة وفعالة في حالات الطوارئ. وينبغي بذل هذه الجهود بصورة رئيسية على الصعيدين الوطني والمحلي، ودعمها من المنظومة الدولية على نحو متسق. إن بناء القدرات للتأهب على الصعيدين الوطني والمحلي وتنفيذ نظام توقع معد سابقا ليس خيارا، وإنما هو ضرورة حتمية. في هذا الصدد، تستحق الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال التأهب المزيد من الاهتمام وينبغي أن تحظى بالأولوية في جدول الأعمال.

لقد مرت سنتان ونصف منذ بدء الأزمة السورية في آذار/مارس ٢٠١١. ونحن نشعر بقلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة في سوريا. ونرحب بالمؤتمر الثاني الرفيع المستوى لإعلان التبرعات الإنسانية الدولية من أجل سوريا، الذي سيعقد في الكويت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وللأزمة الحالية أثر عميق، ليس على سوريا فحسب، ولكن أيضا على البلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين. حان الوقت ليركز المجتمع الدولي بصورة أكبر على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل للبلدان المضيفة عن طريق تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية. ولذلك، فإننا بحاجة إلى وضع إطار جديد لشراكات أكثر شمولا بين الوكالات الإنسانية والإنمائية مما قد يؤدي إلى إيجاد أوجه تآزر بين مختلف الجهات الفاعلة وزيادة فعالية المعونة.

إن النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأطفال يتضررون أكثر من الآخرين بالأزمات الإنسانية، مما يجعل من المهم للغاية فهم الاحتياجات المختلفة لهذه الفئات الضعيفة من الناس. هناك خطر متزايد لارتكاب العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما أن الحماية المادية والاجتماعية تضعف أو تتلاشى في حالات الطوارئ. ويحدونا الأمل في أن تفعل الحكومات والمنظمات الإنسانية المزيد لحماية المرأة في الأزمات الإنسانية عن طريق وضع وتمويل برامج محددة تعالج الشواغل المتصلة بالعنف القائم على نوع الجنس.

وفي الختام، نرحب بمبادرة الأمين العام عقد مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية باسطنبول في عام ٢٠١٦، بغية تبادل المعارف وأفضل الممارسات في المجال الإنساني من أجل تحسين فعالية الاستجابات الإنسانية. ويحدونا الأمل في أن يكفل المكتب تحقيق عملية استشارية وشفافة وشاملة للجميع تحضيرا لمؤتمر القمة. كما ستقوم جمهورية كوريا بدورهام من خلال المشاركة بنشاط في المشاورات الإقليمية والعالمية.

السيد رشينسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): لا يزال الناس في جميع أنحاء العالم يعانون من الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية والصراعات من صنع الإنسان. ومع العدد المتزايد من السكان المتضررين على الصعيد العالمي، يجب بذل المزيد من الجهود لكفالة أن تعمل الأمم المتحدة بأقصى قدر ممكن من الفعالية. تحيي كندا السيدة فاليري أموس وزملاءها في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لما يبذلونه من جهود في مواجهة الأزمات الإنسانية العالمية المتعددة. ونحيط علما بالتقدم المحرز حتى الآن في إطار برنامج التحول من أجل تحسين نموذج الاستجابة الإنسانية.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل للتأكد من تفعيل هذه المبادئ، ولا سيما تلك المتعلقة بالقيادة والتنسيق والمساءلة– وتنفيذها بصورة كاملة في الميدان. وتهتم كندا أيما اهتمام برؤية المزيد من مقاييس الأداء من أجل التوصل إلى تقييم أفضل لأثر جهودنا الجماعية كمنظومة وتحسين الإبلاغ عن النتائج إلى المجتمع الأوسع نطاقا. الخضوع للمساءلة أمام السكان المتضررين أمر حاسم لتحسين كيفية استجابتنا وتلبيتنا لاحتياجات إنقاذ الحياة. كما لا تزال كندا ملتزمة بالعمل مع طائفة من أصحاب المصلحة من أجل تعزيز التنسيق والجهود الدولية الرامية إلى حماية وتحسين تلبية احتياجات الفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك الأقليات الدينية.

وذلك يشمل العمل لمنع وقوع العنف الجنسي في حالات الطوارئ الإنسانية والتصدي له وإنهاء التنكيل بالأطفال والزواج في سن مبكرة والزواج بالإكراه.

(تكلم بالفرنسية)

لقد اتخذت كندا تدابير حاسمة للتخفيف من الآثار المأساوية لإعصار هايان في الفلبين بالعمل بتعاون وثيق مع هيئات الإنقاذ والحكومة الفلبينية لتقديم الدعم المستمر لمن هم بأمس الحاجة إليه. ولا تزال أفكارنا ودعواتنا متواصلة من أجل الذين تضرروا في الفلبين جراء إعصار هايان.

وتقدم كندا حالياً المساعدة لكي تضمن فورا تلقي أضعف الأشخاص في المنطقة المساعدة الطارئة التي يحتاجونها. لقد قدمت كندا ٢٠ مليون دولار من المساعدة الإنسانية في شكل من أشكال التدخل في أعقاب إعصار هايان، وتساهم هذه المساعدة في الوفاء باحتياجات الناس المتضررين من الإعصار في جميع أرجاء المنطقة المتضررة. علاوة على ذلك، تبرع الكنديون، بصورة فردية أو من خلال الشركات، بأكثر من ٣٥ مليون دولار للمنظمات الخيرية الكندية المسجلة دعماً لجهودها في الاستجابة للأزمة.

(تكلم بالإنكليزية)

ما برحنا نشعر بالقلق الشديد إزاء استمرار الأزمة الإنسانية في سوريا وأثرها على البلدان المضيفة للاجئين وعلى الاستقرار العام في المنطقة. ونقر بالضغط الهائل الذي يرتبه تدفق اللاجئين على البلدان والمجتمعات المضيفة للاجئين. ونشيد إشادة كبيرة بسخاء الدول المجاورة – تركيا، والأردن، ولبنان، والعراق ومصر – على الترحيب باللاجئين الفارين من العنف في سوريا. وسخاؤها ينطلق من روح إنسانية حقة.

(تكلم بالفرنسية)

تشيد كندا بالجهود الشجاعة للعاملين في المجال الإنساني في سوريا، وفي سياق الحالات الإنسانية الطارئة الأخرى في جميع أرجاء العالم، فهم على استعداد للمجازفة بحياتهم في سبيل تقديم المساعدة الحيوية للأشخاص الذين في أزمات. ونعرب عن عميق تقديرنا وعن أخلص مشاعر العزاء إلى أسر وأصدقاء ومنظمات الذين وهبوا حياتهم من أجل إنقاذ حياة الآخرين.

(تكلم بالإنكليزية)

نحض حكومة سوريا على التنفيذ تنفيذاً كاملاً لنداء مجلس الأمن المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2013/15) من أجل تحسين وصول المساعدة الإنسانية إلى سوريا وتمكين الجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني، بما في ذلك الذين يقدمون الرعاية الصحية، من الوصول الكامل والآمن للمتأثرين بالعنف وإزالة العقبات أمام إيصال المساعدة. ولا بد للشعب السوري من أن يكون آمناً من البطش والهجمات. إذ يحتاج المدنيون المحرومون من ضروريات الحياة إلى الحصول على المساعدة الإنسانية للوفاء باحتياجاتهم الأساسية. ونحض جميع أطراف الصراع على الاحترام الكامل لالتزاماتها، خاصة

التزامها بالرعاية المستمرة لتجنيب السكان المدنيين آثار الأعمال القتالية.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب نيوزيلندا عن أعمق مشاعر المواساة والعزاء لأسر وزملاء موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني والذين قضوا أو أصيبوا بجراح أثناء تأديتهم لواجباتهم هذا العام. ونشيد بتفاني جميع الموظفين الوطنيين والدوليين العاملين في المجال الإنساني في الأمم المتحدة ومعها، فهم يعملون في ظروف صعبة ومحفوفة بالمخاطر لتقديم الدعم لمن هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

إزاء خلفية تضحية البعض والعمل الإنساني الذي يقوم به العديد، ترحب نيوزيلندا بالتقدم المحرز نحو تعزيز منظومة إدارة الأمن في الأمم المتحدة وتدبر المخاطر التي يتعرض لها الموظفون. ونعرب أيضاً عن مواساتنا لجميع ضحايا الكوارث الطبيعية وتلك التي يتسبب بها البشر – أي الضحايا الأبرياء الذين بحاجة إلى الإغاثة الإنسانية، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يغيب عن بالنا هنا أصدقاؤنا في الفلبين الذين عانوا معاناة كبيرة في الأسابيع الأخيرة.

لقد قدمت سنة ٢٠١٣ لنا صورا عديدة تبعث على القلق العميق، وهي صور لأطفال وبالغين في حالات إنسانية مروعة، نالت تغطية إعلامية كبيرة. بيد أن هذه أيضاً كانت السنة التي لم تُعر فيها وسائط الإعلام أي اهتمام يذكر لحالات الطوارئ الإنسانية الأخرى – وكل ذلك يبين مدى تعقد البيئات التي يتعين على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني العمل في ظلها. إن نيوزيلندا مثلها مثل الآخرين ملتزمة بالمبادئ الإنسانية الجوهرية المتمثلة في الحنو، والحياد، والنزاهة والاستقلال، وتعتقد بأنه يتعين علينا ونحن نعمل على تشكيل شراكات جديدة مع جهات فاعلة جديدة، أن نحرص على التقيد بتلك المبادئ. فهي جوهرية لضمان الوصول إلى الذين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب وبطريقة آمنة وغير معاقة.

نعتقد أيضاً أنه يتعين علينا نحن الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، التصدي للعنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ الإنسانية وأن نكفل اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الضحايا والناجين، بما في ذلك تقديم الخدمات الكاملة في مجال الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.

من الأهمية الفائقة حماية جميع ذوي الاحتياجات الإنسانية. ويجب منح الفاعلين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية حرية الوصول إلى من هم بحاجة للمساعدة من دون تأخير غير موجب، وتمكينهم من القيام بذلك في منأى من خطر مهاجمتهم أو خطفهم أو مضايقتهم. وتأسف نيوزيلندا أسفاً شديداً لزيادة استهداف الموظفين الطبيين. إن حماية المختصين الطبيين أساسية لضمان تقديم الرعاية الطبية اللازمة للجرحى والمرضى والتي تكون في أحيان كثيرة منقذة للحياة.

يسر نيوزيلندا أننا اليوم نعتمد مشروع القرار A/68/L.24 الذي يؤكد من جديد التزامات الدول وأطراف الصراعات المسلحة بحماية واحترام الموظفين الطبيين، والمرافق الطبية ووسائط النقل الطبي، وضمان تلقي الجرحى والمرضى للعناية الطبية اللازمة من دون تأخير غير موجب. ونشيد أيضاً باستعداد العديد من الدول المتاخمة للمناطق المتأثرة بالصراع لتوفير السلامة والمساعدة لأعداد كبيرة من الناس المحتاجين.

من الجوهري أن نعمل، كلما وحيثما أمكن ذلك، على الحيلولة دون وقوع حالات طوارئ وذلك بتعزيز مرونة المجتمعات وبناء قدراتها للتعامل مع الصدمات. إن نيوزيلندا، شأنها شأن ليتوانيا، وماليزيا، وتايلند وغيرها من الدول، تقر بأن تقليص خطر الكوارث يوفر أفضل عائد للأموال في التخفيف من أثر الأزمات الإنسانية وفي تقليص الخسائر في الأرواح وسُبل العيش. فاستثمار دولار واحد في الوقاية من

المقدر أنه يوفر سبعة دولارات من حيث الاستجابة للحالات الإنسانية.

إن أثر تغير المناخ وزيادة وتيرة الكوارث الطبيعية وتكثيفها كلها تبرز الحاجة إلى التنسيق والتعاون الوثيقين فيما بين العاملين في المجال الإنساني، والتنمية، والمجالات السياسية والأمنية، كما شددت على ذلك مؤخراً إندونيسيا. ترحب نيوزيلندا بالتركيز على الصلات بين تلك الجوانب كما أُقِر بذلك في مشاريع القرارات المتعلقة بالجانب الإنساني التي سوف نعتمدها اليوم أيضاً.

تؤيد نيوزيلندا اقتراح الأمين العام بعقد مؤتمر القمة العالمي الإنساني في عام ٢٠١٦، وتهنئ تركيا على دعوتها الناجحة لاستضافة القمة. ونتوق إلى العمل مع الآخرين لجعل العمل الإنساني يرتقي إلى مستوى تحديات عام ٢٠١٥ وبعده. كذلك نشيد بوكيلة الأمين العام فاليري أموس وبموظفيها على الجهود الرائعة التي يبذلونها لتعزيز الاستجابة الإنسانية المنسقة على نحو أكفأ وأسرع وأفضل وعلى قيادتها للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والتحسينات التي أدخلتها عليه. لقد قامت بمهمة كبيرة ونؤيدها في ذلك.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على تقاريره عن التقدم المحرز في الأنشطة الإنسانية التي تتم داخل منظومة الأمم المتحدة. ونود أيضاً أن نشيد بالجهود الدؤوبة التي تقوم بها، وكيلة الأمين العام فاليري أموس، لضمان التنسيق الفعّال لإيصال المساعدة الإنسانية.

يواجه العالم في الآونة الأخيرة عدداً متزايداً من الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب بها البشر. وعلى الرغم من تزايد القدرات العالمية بالتوازي للتصدي لهذه التحديات، فإن التحدي الهائل والخسارة في الأرواح الناجمة عن العديد من الكوارث لا تزال مبعث قلق. إن التنسيق الفعال في تقديم المساعدة الإنسانية والتعاون في ما بين أصحاب المصالح المعنيين أمر جوهري. ويقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدور مركزي في تحقيق هذه الأهداف.

إن التأهب للكوارث يقلص بدرجة كبيرة من المخاطر والأضرار، وبذلك يكفل استمرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية. من الضروري اعتماد نهج شامل في الجهود الإنسانية، بما في ذلك إدارة مخاطر الكوارث، والاستجابة المبكرة والتعافي. التخفيف من حدة الكوارث وجهود الإغاثة يجب أن يكون جزءاً من الخطة الإنمائية الشاملة.

هذا الفهم متجسد في العملية المفضية إلى مؤتمر القمة العالمي الإنساني الذي سيعقد في تركيا في عام ٢٠١٦. وسيتطرق المؤتمر لمسائل تتعلق بفعالية المساعدة، وخدمة الناس المحتاجين، والإبداعية وتدبر المخاطر، وذلك بهدف اقتسام أفضل الممارسات وتوسيع دائرة الشراكات في المجال الإنساني. نشيد بالأمين العام وبمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تطوير هذا النهج الكلي والشامل ونتوق إلى العمل مع جميع الشركاء في المجال الإنساني، بما في ذلك هيئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

نعتقد أن مؤتمر القمة العالمي الإنساني بالاقتران مع جهود خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سوف يسجل حقبة جديدة في فهمنا وسلوكنا في تدبر المخاطر وتقديم المساعدة الإنسانية. مما لاشك فيه أن العنصر الرئيسي في إحراز النجاح في هذه المجالات يكمن في زيادة قدرات المؤسسات المحلية والوطنية وفي بناء قدرات المجتمعات.

مع دنو الأزمة في سوريا من عامها الثالث، زادت معاناة الشعب السوري وأصبحت آثار الصراع مدعاة للقلق بدرجة أكبر. وبينما ما زلنا نأمل في إيجاد حل سياسي دائم للأزمة في سوريا، ستواصل تركيا تقديم المساعدة اللازمة للشعب السوري بتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة.

خلال السنوات الأربع الماضية زادت تركيا من مساعدتها الإنسانية من ٣١ مليون دولار إلى أكثر من مليار دولار في عام ٢٠١٢. بينما تتواصل تركيا مع أجزاء مختلفة من العالم، من هايتي إلى الفلبين ومن ميانمار إلى الصومال، أنفقت في السنتين الماضيتين فقط أكثر من مليارين دولار على اللاجئين السوريين في تركيا. يشير تقرير المساعدة الإنسانية العالمية لعام ٢٠١٣ إلى أن تركيا كانت رابع أكبر حكومة مانحة في عام ٢٠١٢. وما انفكت تركيا أيضاً مساهماً في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وقد وصلت حالياً مساهمات تركيا في الصندوق مليوني دولار منذ إنشاء الصندوق.

كذلك تركيا على استعداد لتبادل الخبرة والمعرفة في المسائل الإنسانية. إن مبادرة ”هوب فور“ التي تبنتها تركيا والجمهورية الدومينيكية وقطر مثال واضح على ذلك. وتهدف المبادرة إلى تعزيز تنسيق الأصول المدنية والعسكرية في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية.

في الختام، أود أن أكرر بأن تركيا ستواصل تعاونها مع المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة، خاصة في العملية المفضية إلى مؤتمر القمة العالمي الإنساني. وكما شدد الرئيس غول خلال الأسبوع الرفيع المستوى من الجمعية العامة (انظر A/68/PV.5)، فإن الدبلوماسية في المجال الإنساني هدف رئيسي في سياسة تركيا الخارجية.

السيدة دردريان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): ترحب الولايات المتحدة بتقارير الأمين العام التي توصف المنجزات واستمرار التحديات في مجال تقديم المساعدة الإنسانية الدولية.

نُقر بالضغط الهائل الذي يتعرض له الموظفون الوطنيون والدوليون العاملون في مجال المساعدة الإنسانية والتضحيات الكبيرة التي يقدمونها استجابة لأزمات متعددة قائمة حالياً في العالم. كذلك من المهم الاعتراف بالمساهمات التي يقدمها الأشخاص المتضررون من الصراعات حتى في أفظع الحالات.

من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تكون من بين المانحين الرئيسيين في المجال الإنساني وأن تؤيد التصدي للأزمات في العالم. ما زلنا نؤيد بقوة المنظومة الإنسانية الدولية. لا يزال التزامنا قوياً بالعمل مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء لحماية ومساعدة المدنيين الذين اقتلعتهم الصراعات من ديارهم، ودمرتهم الكوارث الطبيعية. ونؤيد تأييداً كاملاً برنامج التحول الذي وضعته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ونحض جميع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني على مواصلة تنفيذ سائر عناصر البرنامج لكي يتسنى لنا معاً المساعدة على جعل المنظومة أكثر تماسكاً وتنسيقاً وفعالية.

نتقاسم مع الأمين العام القلق إزاء الزيادة في عدد الأشخاص المشردين جراء الصراعات وغيرها من أعمال العنف والذين بلغ عددهم ٢٨,٨ مليون نسمة في نهاية عام ٢٠١٢ – وهو أعلى رقم سجله حتى الآن مركز رصد التشريد الداخلي. ومن المنطقي أن نفترض أن هذا العدد لم يطرأ عليه إلا زيادة في عام ٢٠١٣، مع موجات جديدة من الأشخاص المشردين في سوريا، وفي مالي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، من بين أماكن أخرى. ونهيب بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة لمضاعفة تركيزها وجهودها على تلك القطاعات السكانية، وبخاصة في ما يتعلق بإيجاد حلول دائمة، والتعاون مع الجهات الفاعلة الإنمائية. وندعم بقوة ولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا ونحض جميع الدول الأعضاء على دعم جهوده دعماً كاملاً.

ما زلنا نلاحظ أنه مع تزايد تحول العالم إلى مناطق حضرية، تزداد أيضاً الأزمات الإنسانية. ومن بين أكثر من ١,١ مليون لاجئ جديد في عام ٢٠١٢، وجد العديد منهم ملاذاً خارج المخيمات وفي مناطق حضرية وغيرها. ونهيب بالأمم المتحدة وبالشركاء في المجال الإنساني مواصلة إعادة النظر في استجاباتهم في أماكن خارج المخيمات وتطوير الأدوات المناسبة والاستراتيجيات والبرامج التي تخدم على أفضل وجه المحتاجين. وفي أكثر الأحيان، يعني هذا ربط اللاجئين وغيرهم بالخدمات بدلاً من تقديم المساعدة المباشرة لهم.

لقد سر الولايات المتحدة المشاركة في تشرين الأول/أكتوبر في حلقة نقاش مع وكيلة الأمين العام ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري أموس لمناقشة التقرير الذي أصدره مؤخراً مكتبها بشأن أثر تدابير مكافحة الإرهاب على العمل الإنساني المبدئي. وكما لاحظنا خلال المناسبة التي جرت في واشنطن العاصمة، اتخذت الولايات المتحدة عدة خطوات للتطرق لهذه المسائل وتتوق إلى استمرار الحوار والتعاون بشأن الجزاءات ومكافحة الإرهاب وتقديم المساعدة الإنسانية.

تؤيد الولايات المتحدة تأييداً كاملاً الطائفة الواسعة من الجهود التي ترمي إلى زيادة الامتثال للقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين. ونتفق مع الأمين العام على أن حماية الناس من الأذى تقتضي رداً شاملاً من المجتمع القائم على تقديم المساعدة الإنسانية، يشمل العناصر القانونية وعناصر السياسة العامة والعناصر العملياتية والدفاع. وهذا النهج لازم لبحث مسائل تتراوح من إمكانية الوصول والتوثيق القانوني إلى العنف القائم على نوع الجنس.

إذ ما ألقينا نظرة على الاستجابات الإنسانية في السنة الماضية، يستمر لدينا الشعور بالقلق الشديد جراء عدم إمكانية الوصول، والمخاطر التي تتعرض لها سلامة وأمن الموظفين العاملين في المجال الإنساني، والهجمات على الموظفين الطبيين وموظفي الرعاية الصحية، والمستشفيات وغيرها من المرافق الطبية التي تحظى بالحماية بموجب القانون الدولي الساري المفعول. هذه الهجمات غير مقبولة وتذكرنا بالمخاطر الشديدة جداً التي يتعرض لها يومياً الموظفون العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية لدى قيامهم بواجباتهم الأساسية. وللمساعدة في التخفيف من هذه المخاطر، يجب أن يكون بوسع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني العمل بطريقة مستقلة ومحايدة ونزيهة، وأن يتصورها السكان المحليون على ذلك النحو.

كما ندعو الدول وأطراف الصراع إلى تيسير وصول موظفي المساعدة الإنسانية والعاملين في المجال الطبي إلى المدنيين المحتاجين على وجه السرعة ودون عوائق، بما في ذلك من خلال تبسيط وتسريع الإجراءات المتعلقة بدخول موظفي المساعدة والسلع الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ينبغي ألا تمتنع الدول وأطراف الصراع تعسفا عن الموافقة. وهذ المسائل وغيرها هي بعض القضايا التي نأمل أن ينظر الأمين العام في إمكانية النهوض بها خلال مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية لعام ٢٠١٦، وهو حدث ندعمه تماما.

وتعتزم الولايات المتحدة أن تشارك مشاركة كبيرة في المشاورات السابقة على مؤتمر القمة وتتطلع إلى العمل مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية الأخرى والسكان المتضررين لجعل النظام الإنساني الدولي أكثر شمولا واستجابة وفعالية.

السيد أوميموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشيد بوكيلة الأمين العام فاليري أموس لدورها القيادي البارز في تنسيق المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ وللتفاني الذي تظهره بزيارتها لجميع المناطق التي تحتاج إلى مساعدة إنسانية من الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أعرب عن

تقدير حكومة بلدي للجهود الدؤوبة التي يبذلها جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

وعلى وجه الخصوص، تود حكومة بلدي أن تعرب عن تقديرها للزيارتين المنفصلتين اللتين قامت بهما السيدة أموس إلى الفلبين في أعقاب الدمار الناجم عن إعصار هايان في الشهر الماضي، وكذلك الجهود المتفانية التي تبذلها دوائر المساعدة الإنسانية في الأمم المتحدة لدعم المتضررين من الإعصار.

وقدمت اليابان، من جانبها، مختلف أنواع الدعم إلى الفلبين، بما في ذلك إرسال مواد إغاثة وأموال تزيد في مجموعها على ٥٦ مليون دولار وإيفاد فرق طبية ووحدات من قوة الدفاع الذاتي لنقل الإمدادات الإنسانية إلى السكان المتضررين ولتقديم المساعدة الطبية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل فريقا خبراء في مجالي إعادة التأهيل والتصدي للانسكاب النفطي في الميدان أيضا. ويجري تقديم هذه المساعدة بالتنسيق الوثيق مع دوائر المساعدة الإنسانية في الأمم المتحدة. وتود حكومة بلدي أن تثني على العمل العظيم الذي يضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تنسيق الإغاثة، وهو موضوع مناقشة اليوم التي نتناول فيها أكثر من بند بصورة مشتركة.

إن منظومة العمل الإنساني في الأمم المتحدة تعمل فوق طاقتها إلى حد يرثى له. فبالإضافة إلى حالة الطوارئ في الفلبين، يتعين على المنظومة أن تبذل كل جهد ممكن لدعم المتضررين من الصراع السوري. وقدمت اليابان بالفعل أكثر من ١٥٥ مليون دولار للاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الصراع السوري، بما في ذلك مبلغ ٦٠ مليون دولار وعد رئيس الوزراء آبي بتقديمه في خطابه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/68/PV.12). وما زلنا ملتزمين بمساعدة المتضررين من الصراع. واليابان تتطلع إلى رؤية التخطيط المنقح للعمل الإنساني، وهي على استعداد للمشاركة بنشاط في المؤتمر المقبل لإعلان التبرعات من أجل سوريا والذي يُعقد في الكويت.

ومع ذلك، فإن الاحتياجات هائلة لدرجة أن التبرعات المالية المقدمة من الجهات المانحة التقليدية لا تكفي وحدها ببساطة. ولهذا السبب، يتعين ألا نقتصر على مناقشة كيفية تمويلنا للاحتياجات الإنسانية، ولكن أن نناقش أيضا كيفية تحسين تلبية هذه الاحتياجات. وبالتالي، فإنه لا يمكن المبالغة في أهمية مناقشة اليوم ومشاريع القرارات التي سنعتمدها.

وفي هذا السياق، ترحب اليابان بقوة بمبادرة الأمين العام لعقد مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية الذي يهدف إلى تبادل المعارف وأفضل الممارسات في المجال الإنساني من أجل تحسين تنسيق الاستجابات الإنسانية وقدرتها وفعاليتها. ونرحب باستعداد تركيا لاستضافة مؤتمر القمة في عام ٢٠١٦، ونحن على استعداد لاستضافة عمليات التشاور الإقليمية لشمال وشرق آسيا في اليابان في العام المقبل. وسنشارك بنشاط أيضا في المناقشات المواضيعية في إطار عملية التحضير لمؤتمر القمة. ويسعدنا للغاية أن نتشاطر أفضل الممارسات المستفادة من الزلزال الكبير الذي ضرب شرق اليابان في آذار/مارس ٢٠١١.

وهناك عمليتان مترابطتان للغاية خلال الفترة السابقة على مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية لعام ٢٠١٦، وهما، عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والعملية المؤدية إلى المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث والذي يُعقد في سينداي، باليابان، في آذار/مارس ٢٠١٥. وكما نعلم جميعا، فإن التحديات الحالية التي تواجه منظومة العمل الإنساني في الأمم المتحدة لا يمكن لدوائر تقديم المساعدة الإنسانية أن تحلها وحدها. وعلينا أن نتأكد من إدراج الحد من مخاطر الكوارث بشكل صريح في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلينا أيضا أن تكفل تآزر هذه العمليات الثلاث.

واليابان، بصفتها البلد الذي سيستضيف مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث، ستشارك بنشاط في جميع المناقشات ذات الصلة تحقيقا لتلك الغاية.

وفي ضوء هذه الشواغل، فإن حكومة بلدي ترحب بشدة بمشاريع القرارات التي سننظر فيها اليوم. وقد شاركت اليابان بنشاط في المفاوضات حول هذه المشاريع، ونعرب عن تقديرنا لميسري كل مشروع منها.

وفي هذا العام، قدمت اليابان العديد من الإسهامات في مشاريع القرارات المتعلقة بأهمية المنظور الجنساني في الاستجابة الإنسانية، لأننا نعتقد، استنادا إلى تجربتنا بعد زلزال شرق اليابان الكبير، أن هذا المنظور أساسي لكفالة فعالية هذه المنظومة والمساءلة تجاه السكان المتضررين. وفي هذا الصدد، ننظر حاليا في تقديم مشروع قرار مرة أخرى يتعلق بالكوارث الطبيعية والنوع الجنساني في الدورة الثامنة والخمسين المقبلة للجنة وضع المرأة ونتطلع إلى المشاركة الإيجابية لجميع الممثلين وإلى إجراء الكثير من المناقشات البناءة.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا التزام اليابان بتعزيز منظومة العمل الإنساني في الأمم المتحدة. واليابان ستظل داعما رئيسيا في المستقبل أيضا.

السيد إرسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اليوم، تجتمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مرة أخرى لإعادة التأكيد على أن المسائل الإنسانية تشكل أحد المجالات الأساسية للمنظمة. وفي هذا السياق، تشارك شيلي في تقديم مشاريع القرارات المعنونة ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“ (A/68/L.25) و ”سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“ (A/68/L.24) و ”تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها“ (A/68/L.21).

وعلى وجه الخصوص، يُقدر وفد بلدي أننا نواصل، من خلال مشروع القرار A/68/L.25، تعزيز الصياغة في ما يتعلق بحماية موظفي المساعدة الإنسانية، ولا سيما العاملين في المجال الطبي ومنشآت تقديم المساعدة الطبية، تمشيا مع القانون الإنساني الدولي، والأهم من ذلك، في أي استجابة لحالات الطوارئ. وفي الوقت نفسه، نرحب باعتراف الجمعية العامة المتكرر في مشروع القرار A/68/L.24 بضرورة التعامل على نحو مناسب مع العناصر التي تستهدف ضمان أمن وحماية موظفي المساعدة الإنسانية التابعين للأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن من المهم للغاية تشديد مشروع القرار A/68/L.25 على أهمية مراعاة الاحتياجات الإنسانية المحددة لمختلف قطاعات السكان المتضررين، ومن بينهم الفتيات والفتيان والنساء والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة. ونحن نقدر أيضا الإشارة إلى برنامج التحول، وهو عملية تهدف إلى تحسين فعالية الاستجابة الإنسانية من خلال زيادة القدرة على التنبؤ والمساءلة والمسؤولية والتعاون.

بالمثل، في سياق الحاجة لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجهها منظومة المساعدة الإنسانية، من الضروري في رأينا استمرار التركيز على الحاجة إلى إدماج الابتكار من جانب مختلف أصحاب المصلحة، بمن في ذلك القطاع الخاص، في مختلف مراحل المساعدة الإنسانية. علاوة على ذلك، وفي إطار معالجة مسألة التمويل في وقت تتزايد فيه التحديات الإنسانية وتتراجع الموارد، فإننا نكرر دعوة كبار المانحين لمواصلة التزاماتهم الحالية تجاه البرامج الإنسانية دون التأثير بشكل سلبي على الموارد المتاحة للتعاون الدولي من أجل التنمية. كما أننا نرى أيضا أنه من الضروري تسليط الضوء على الحاجة إلى الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية المهملة أو التي تتلقى تمويلا غير كاف، على نحو مناسب. وينبغي أن يتماشى

ما سبق مع الحاجة إلى توفير الظروف الطويلة الأجل من أجل الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية.

وقد أكدت شيلي في مختلف محافل النظام المتعدد الأطراف، أهمية وجود استجابة منسقة من جانب المجتمع الدولي، ممثلا في منظومة الأمم المتحدة، وذلك دعما للدول والسكان المتضررين من حالات الطوارئ الإنسانية. وفي هذا السياق، كانت قيادة وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ فاليري أموس مهمة هي وفريقها في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونحن ممتنون لجهودهم.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد التزامنا تجاه مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تضطلع بدور هام في حالات الطوارئ الإنسانية، وينبغي أن يكون هدفها هو التصرف بطريقة منسقة وتعاونية، وتجنب الازدواجية وتحقيق التعافي بشكل كامل. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالاجتماع الإقليمي السادس بشأن آليات المساعدة الإنسانية الدولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد مؤخرا في كينغستون في جامايكا.

ويعتقد وفد بلدي أنه يتعين على المساعدة الإنسانية إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان والأمن البشري، وتعزيز مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال، واحترامها. وينبغي أيضا أن تضمن وصول العاملين في المجال الإنساني بسرعة وبدون عراقيل للسكان المتضررين وتقديم المساعدة لهم. وإقرارا منا بالتحديات الإنسانية التي نواجهها اليوم، فإننا نرحب بعقد مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية في عام ٢٠١٦ في تركيا، ونتفق مع الإشارة الواردة في الفقرة ٤٥ من مشروع القرار A/68/L.25 إلى الحاجة إلى أن يتيح ذلك المؤتمر ”تبادل المعارف وأفضل الممارسات في المجال الإنساني بغية تحسين القدرات على تنسيق الاستجابة الإنسانية وإمكاناتها وفعاليتها“.

ونأمل أن تجري التحضيرات للمؤتمر بشكل شامل وتشاوري وشفاف.

السيد باغابو (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود رواندا توجيه الشكر إلى الأمانة العامة على عقد مناقشة اليوم المشتركة حسنة التوقيت بشأن تقديم المساعدة إلى الناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، لا سيما اليتامى والأرامل وضحايا العنف الجنسي. ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنثني على الأمين العام على تقريره المفصل والشامل (A/68/497) المقدم إلى الجمعية العامة عملا القرار ٢٢٨/٦٦، الذي يقدم عرضا للحالة وتحليلا للتحديات الراهنة الماثلة أمام قيام الأمم المتحدة وشركائها بتقديم المساعدة في مجال الإغاثة والتأهيل للناجين من الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤، بالإضافة إلى التوصيات المتعلقة باتباع السبل الملائمة لتلبية الاحتياجات المتبقية لأولئك الناجين.سينضم المجتمع الدولي العام المقبل في شهر نيسان/أبريل، إلى الشعب الرواندي فيما يخص تخليد ذكرى الأحداث المأساوية التي وقعت قبل ٢٠ عاما، وهي أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبت في عام ١٩٩٤ ضد التوتسي، وأودت بحياة أكثر من مليون رواندي بريء في غضون ثلاثة أشهر فقط، بينما ظل العالم بأسره يتفرج مترددا بغير حول ولا قوة. وبعد مرور ٢٠ عاما على الإبادة الجماعية، يواصل الروانديون، وخاصة الناجين قطع أشواط كبيرة، فيما يخص استعادة النسيج الاجتماعي الذي مزقته الإبادة الجماعية. ومع ذلك، تتطلب آثار ما بعد الصدمة للإبادة الجماعية على الروانديين، مواصلة عملية علاج تلك الآثار.

اعتبر الشعب الرواندي وخاصة الناجين من الإبادة الجماعية، اعتماد القرار ٢٣٤/٥٨ في ٢٣ كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٣، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للإبادة الجماعية التي ارتكبت في رواندا عام ١٩٩٤، واتخاذ قرار لاحقا بشأن تحديد ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ كيوم دولي للتفكير بشأن الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا، بادرة للتضامن والاعتراف بالفشل المشترك للمجتمع الدولي. ويعطي تقرير الأمين العام الأمل للمجتمع الدولي في أنه مع التحلي بالالتزام والعزيمة والصمود، ليس ثمة شدائد لا يمكن التغلب عليها، وهذا ما أثبته الروانديون لبقية العالم، بعد أن اختاروا الحياة بدلا من اليأس وفقدان الأمل. علاوة على ذلك، شكل اختيار رواندا كأحد بلدان توحيد الأداء الثمانية في عام ٢٠٠٧، اعترافا واضحا بالإنجازات الرائعة التي تمكنت حكومة رواندا من تحقيقها في هذا الصدد.

في هذا السياق، ترحب حكومة رواندا بتقرير الأمين العام والتوصيات الموضوعية فيما يتعلق بالمساعدة التي ستقدم في المستقبل إلى الناجين من الإبادة الجماعية في رواندا، وخاصة تلك التي تلبي احتياجاتهم الأساسية المتبقية، رغم واقع مواصلة حكومة رواندا، تخصيص جزء من ميزانيتها العادية للاحتياجات الملحة للناجين من الإبادة الجماعية من خلال صندوق المساعدات الحكومية للناجين. لإعطاء الجمعية العامة لمحة عن ذلك، ومنذ إنشاء الصندوق في عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠١٢، أنفقت حكومة رواندا حوالي ٣٩ مليون دولار من ميزانيتها العادية.

ومع ذلك، فإن الحكومة لا تزال تواجه تحديات جسام رئيسية مرتبطة بالمهمة الشاقة المتمثلة في إعادة بناء حياة الناجين من الإبادة الجماعية في رواندا. وتشمل تلك التحديات إيجاد طريقة لدمج الدعم الذي تقدمه حكومة رواندا إلى الناجين من الإبادة الجماعية، في الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي يحظى فيها الناجون بالأولوية، إلى جانب عدد من الفئات الضعيفة الأخرى فيما يتعلق بالدعم في جملة أمور، للحصول على السكن والرعاية الصحية، والتعليم والرعاية الاجتماعية.

يتمثل التحدي الثاني في كون جمع الأموال لدعم الناجين قد أصبح أكثر صعوبة من أي وقت مضى، مع انحسار أحداث الإبادة لتصبح جزءا من الماضي، وخاصة مع توقع تغلب السكان على الآثار المباشرة للأحداث التي عانوا منها.

كما يتمثل التحدي الثالث في الصعوبة البالغة التي يعاني منها الناجون من الإبادة الجماعية، وكثير منهم من الأيتام، فيما يخص إيجاد فرص عمل مستدامة، حتى يتمكنوا من إعالة أنفسهم، وفي حالات كثيرة الأسر التي يتولون المسؤولية عن إعالتها.

ويتمثل التحدي الأخير في تلبية الاحتياجات المتزايدة للناجين من الإبادة الجماعية، لا سيما المعوقين وكبار السن، على الرغم من الموارد المحدودة للحكومة. وفي هذا السياق، بينما تؤيد رواندا جميع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، نشجع بشكل خاص التركيز في المستقبل على الفئات الضعيفة مثل الأيتام والأرامل، وأولئك الذين عانوا من إصابات جسدية أسفرت عن الإعاقة العقلية والجسدية، فضلا عن المسنّين الناجين من الإبادة الجماعية. ونشجع النهج الذي يدعم تلك المجموعات من خلال المشاريع المستدامة وسائر الأنشطة المدرّة للدخل عن طريق بناء القدرات، والائتمانات البالغة الصغر، والوصول إلى الأسواق من أجل تعزيز الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأسره إلى الالتزام من جديد بوعد ”أبداً مرة أخرى“ المتعلق بمنع جريمة الإبادة الجماعية ومكافحتها في جميع أنحاء العالم.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن الكوارث الطبيعية أخذت تصبح كارثية على نحو متزايد، وهي تودي بآلاف الأرواح وتلحق الضرر بملايين الناس. قبل بضعة أسابيع، ضرب الفلبين أكبر إعصار على الإطلاق، مما أسفر عن مصرع عدة آلاف من الأشخاص وسبّب أضرارا جسيمة بالبنى التحتية وسبل معيشة ملايين الناس. منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، فاليري آموس، تولت دورا قياديا ثابتا، إلى جانب حكومة الفلبين. والإعلان عن وجود أزمة من الدرجة ٣ أدّى بسرعة إلى إيفاد الموظفين، ووضع الخطط، وتقديم الدعم. ونحن نتطلع إلى تقييم الاستجابة الإنسانية الدولية والدروس المستفادة منها.

ولقد ذكّرتنا الكارثة في الفلبين أيضا بأهمية الحد من مخاطر الكوارث المحلية، وخطط التأهب لحالات الطوارئ. وكان بوسع هذا الاعصار أن تكون آثاره أسوأ من ذلك لو لم يتم إجلاء حوالى ٧٠٠٠٠٠ شخص. والرسالة التي تفيد بأن الحد من مخاطر الكوارث وحالة التأهب اللذين ينقذان الأرواح، واللذين يتصفان بالفعالية من حيث التكلفة، تكررت في العديد من المنتديات، ولسنوات عديدة. قد لا نكون قادرين على تجنب الكوارث، ولكن يمكننا أن نجعل العواقب بالنسبة إلى مجتمع معدّ إعدادا جيدا أقل كارثية. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال تمويل تدابير الحد من خطر الكوارث ضعيفا، وهذه التدابير لا تدمج بصورة منهجية في الأدوات الاستراتيجية وأدوات جمع الأموال القائمة.

إننا نرحب بالإعلان عن وجود أزمة من الدرجة ٣ في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن يستمر في رفع مستوى الوعي، وأن يؤدي إلى التزام أكبر من جانب المجتمع الدولي. لقد عانى شعب جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة طويلة، وهو في حاجة ماسة إلى المساعدة والحماية.

وعلى الرغم من حقيقة أن ملايين الناس يجدون أنفسهم في أمسّ الحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وعلى الرغم من حقيقة أن الأطراف الفاعلة الإنسانية على أهبة الاستعداد للاستجابة، تواصل الحكومات حرمان المدنيين من الحصول على المساعدة المنقذة للحياة. وثمة مثال خطير على ذلك بشكل خاص هو المناطق المحاصرة في سوريا، حيث لا يزال مئات الآلاف من الفتيات، والفتيان، والنساء، والرجال عرضة للمعاناة في ظل ظروف صعبة.

ونحن قلقون بصورة خاصة إزاء قدرة العاملين في مجال الصحة على تقديم المعونة الإنسانية، وإنقاذ الأرواح، والتخفيف من المعاناة. فثمة أعداد كبيرة من الناس في سوريا، ومالي، وأفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، والصومال لا يتلقون العلاج بسبب الافتقار إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية.

وفي حالات الصراع المسلح، يزداد تعرّض الموظفين والمرافق والنقل في المجال الطبي للهجوم. فانعدام التفاهم، والاستخفاف بالقانون الإنساني الدولي، هما بمثابة تحدٍ للمبادئ والقيم الإنسانية الأساسية، فضلا عن حق الشعوب في الحصول على الرعاية الصحية. ويجب احترام العاملين في المجال الطبي وأولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة الطبية وتوفير الحماية لهم في ظل جميع الظروف.

والنرويج مصممة على تعزيز سياستنا الإنسانية في هذا الميدان، والعمل مع الشركاء لتوطيد حماية المرافق الصحية والعاملين في الرعاية الصحية، فضلا عن كفالة حصول السكان المتضررين على الرعاية الصحية. ونحن بحاجة إلى تكرار الكلام عن التزامات الأطراف في الصراع باتفاقيات جنيف وبروتوكوليها الإضافيين. ونحن بحاجة إلى الجمع بين البلدان التي تشهد انقسامات إقليمية وسياسية بغية المضي قدما في جدول الأعمال هذا، والحد من معاناة المدنيين الأبرياء.

وفي حين أن الأمم المتحدة تؤدي دورا رائدا في تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية وإيصالها، فإن المسؤولية الرئيسية عن حماية الناس المحتاجين إليها تظل تقع، بطبيعة الحال، على عاتق الحكومات. ومع ذلك، فإن الاحتياجات الهائلة لتوفير الحماية في عدد من الأزمات لا تزال موضع تجاهل من جانب الحكومات. وبغية وفاء الحكومات بمسؤولياتها، يجب أن تنفّذ التزاماتها بموجب القانون الدولي، وأن تستثمر في مجالي التأهب والقدرة على التحمل. وهذه المسألة ذات أولوية سياسية في نهاية المطاف – الاستثمار من أجل حياة أفضل للجميع، بمن فيهم الفقراء والضعفاء.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تقدّر حكومة البرازيل حق التقدير الأعمال التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ويشرّفها أن تشارك في تقديم مشروع القرار المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/68/L.25).

إن التنسيق بين الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وغيره من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، قد أتاح تنفيذ استجابات فعالة في مواجهة بعض الحالات الإنسانية الأكثر حدة خلال السنة الماضية، من قبيل الأزمة الإنسانية في سوريا وكارثة تسونامي في الفلبين، فضلا عن أزمة الأمن الغذائي في منطقة الساحل عام ٢٠١٢، والقرن الأفريقي عام ٢٠١١.

ومن دواعي سرور وفد البرازيل أن مشروع القرار لهذا العام يتضمن لغة تعترف بأن النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ضروريان للوقاية من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى والتأهب لمواجهتها. وتمشيا مع المبادئ التوجيهية بشأن المساعدة الإنسانية الواردة في القرار ١٨٢/٤٦، التي تشير إلى أنه ينبغي تقديم المساعدة الطارئة بسبل داعمة للانتعاش والتنمية الطويلة الأجل، يسرنا أيضا أن نلاحظ أن مشروع القرار لهذا العام يشجع الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية على القيام بذلك تماما. وبوجه خاص، يذكر مشروع القرار صراحة، من بين السياسات التي تعزز القدرة على التحمل، برامج مثل التحويلات النقدية، وأعمال شراء المواد الغذائية محليا، وتوفير الخدمات وشبكات الأمان الاجتماعي.

وكما ورد في الندوة الإنسانية التي عقدها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أمس، فضلا عما أورده الأمين العام في تقريره،

ثمة مجموعة قوية من الأدلة التي برزت، مشيرة إلى أن تزويد الناس بالتحويلات النقدية عمل ناجح نظرا لأنه يوفر الوسيلة لإعادة بناء سبل كسب العيش. وأكثر من ذلك، إن التحويلات النقدية تولّد حلقة حميدة عن طريق حفز الاقتصادات المحلية، وجعل الاستجابة لحالات الطوارئ أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة.

وشملت استجابات الحكومات الوطنية للإغاثة من أمواج تسونامي في المحيط الهندي وزلزال جنوب آسيا مساعدات كبيرة ذات أساس نقدي. واستجابة لإعصاري كاترينا وريتا في الولايات المتحدة، قدمت حكومة الولايات المتحدة نفسها ما يزيد على ٤ بلايين دولار في صورة منح نقدية إلى الأسر المعيشية المتضررة. ويجري حاليا استخدام التحويلات النقدية لتقديم المساعدة الإنسانية في سوريا وفي الفلبين.

ويشكل شراء المواد الغذائية والخدمات المحلية أداة أخرى يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الإنمائية الإنسانية. وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/68/84)، فإن استخدام الإنتاج المحلي لا يترك سوى تأثير محدود للغاية على الاحتياجات اللوجستية والهياكل الأساسية. والمشتريات المحلية يمكن أن

توفر حوافز للاقتصادات المحلية وقد تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة في بعض السياقات عن طريق تخفيض نفقات الشحن المرتفعة للغاية. وبدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في شراء مستلزمات مخيمات اللاجئين في السودان وزمبابوي وكينيا وناميبيا وباكستان محليا كجزء من الحلول الدائمة.

وفي إطار مبادرة المشتريات في خدمة التقدم، يستخدم برنامج الأغذية العالمي القوة الشرائية وخبرته في مجال اللوجستيات ونوعية الأغذية لبناء القدرة على التحمل في أوساط صغار المزارعين. وعن طريق زيادة دخل المزارعين، يحول برنامج المشتريات في خدمة التقدم المشتريات المحلية لبرنامج الأغذية العالمي إلى أداة حيوية لمواجهة الجوع على أساس هيكلي.

وتؤمن البرازيل أيضا بالفوائد الاجتماعية على المدى الطويل لشبكات الأمان، حيث أنها تقلل من الحاجة إلى المساعدات الإنسانية الخارجية في البلدان التي تواجه أزمات إنسانية مزمنة أو متكررة. وعلى سبيل المثال، يوفر البرنامج المثمر لشبكات الأمان في إثيوبيا دخلا كافيا للأسر المعيشية لسد الفجوة الغذائية التي تواجهها، وبالتالي فإنه يحمي الأصول من الاستنفاد ويجعل إنقاذ المستفيدين من انعدام الأمن الغذائي على المدى الطويل أمرا ممكنا.

وتعتمد المناطق غير المشمولة ببرنامج شبكات الأمان الاجتماعي على الجهات الفاعلة التقليدية في المجال الإنساني، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، لتلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة بتكاليف أكبر بكثير. ووفرت المساعدة الإنسانية للطوارئ التي قُدمت استجابة للأزمة الغذائية في عام ٢٠١١ المساعدة للسكان بتكلفة تقدر بـ ١٦٩ دولارا لكل مستفيد، في حين بلغت تكلفة استجابة برنامج شبكات الأمان الإثيوبي للأزمة ما يقدر بـ ٣٣ دولارا لكل مستفيد. وقد أثبت تنفيذ التحويلات النقدية وشبكات الأمان الاجتماعي في البرازيل على مدار العقد المنقضي فعاليته الكبيرة في الحد من الفقر والقضاء عليه وفي رفع أكثر من ٤٠ مليون مواطن إلى مصاف الطبقة الوسطى.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا التزام البرازيل الراسخ بسياسات التعاون الإنساني التي تحد من عدم المساواة ومن التعرض للمخاطر وتعزز القدرة على التحمل عن طريق تحقيق الأهداف المتعلقة بالمساعدة والأهداف الإنمائية على نحو متداعم، والتي تسعى جاهدة إلى القضاء على مخاطر التبعية من خلال التركيز على السياسات والبرامج الموجهة نحو الاعتماد على الذات.

السيد رويث (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): تدرك كولومبيا قيمة المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ والطائفة الواسعة النطاق من الأنشطة ذات الصلة. فلم يواجه سوى قلة من بلدان العالم التحديات التي واجهتها كولومبيا خلال أكثر من ٤٠ عاما من الصراع والكوارث الطبيعية. وسمحت لنا الدروس الكثيرة التي خرجنا بها، على الرغم من الظروف القاسية والمعقدة التي تعلمناها فيها، بأن نتطلع بتفاؤل إلى بناء مجتمعنا في بيئة من السلام والأمن. كما أكسبتنا تلك التحديات خبرات ثرية تمنحنا السلطة الكافية للتعامل بجدية وعن إيمان راسخ مع المسألة الواردة في مشروع القرار A/68/L.25، المعروض على الجمعية اليوم.

ومما لا شك فيه أن توافق الآراء يمثل عنصرا أساسيا في المشروعية اللازمة لمشروع قرار من هذا القبيل، يمس جوهر علة وجود الدول، متمثلة في البشر الذين تدين تلك الدول بوجودها لهم. وموقف كولومبيا قائم على الاعتقاد بأن المساعدة الإنسانية الدولية ينبغي تقديمها وإدارتها على أساس المبادئ المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة، مع مراعاة الدور الأساسي للدولة المتضررة في بدء وتنظيم وتنسيق وتنفيذ

المساعدة الإنسانية داخل أراضيها ونأمل أن يتسنى الإشارة إلى ذلك صراحة في النص مستقبلا.

إن المساعدة الإنسانية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة والبلدان وأصحاب المصلحة الآخرون يجب، من حيث المبدأ، تقديمها بموافقة الدولة المتضررة وبناء على طلبها. وفي هذا الصدد، من المهم ألا تكتفي جهود التعاون الدولي بالاعتراف بالمؤسسات المحلية والوطنية التي يتعين على كل دولة استخدامها في التعامل مع حالات الكوارث أو الصراعات، ولكن أن تدعم أيضا تعزيز آليات التنسيق على الصعيدين المحلي والوطني في تقديم المساعدة الإنسانية.

ويسهم ذلك التنسيق، وكذلك مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية بمعارفها وخبراتها في استراتيجيات وأنشطة الاستجابة الإنسانية الدولية، في تعزيز قدرات الدول المتضررة وفي تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وفي إقامة علاقات قوامها الثقة والتكامل بين الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني الدولي والمؤسسات الحكومية. وتؤدي هذه الأعمال إلى تحسين الاستجابة والاهتمام والتغطية بكفاءة ودون ازدواجية في الجهود المبذولة.

وفي مواجهة المسائل المتعلقة بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، من الضروري إعادة التأكيد على أن إمكانية وصول موظفي المساعدة الإنسانية وتقديم المعونة تتوقف على طلب الدولة المتضررة، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٨٢/٤٦ لعام ١٩٩١. والوصول غير المقيد لا يضمن إيصال المعونة الإنسانية بصورة فعالة، ناهيك عن حالة حدوث ذلك دون تنسيق مع الدولة المعنية التي تتحمل المسؤولية عن تحديد الأولويات ووضع معايير الرعاية داخل أراضيها، وفقا للخصوصيات الجغرافية والثقافية والاجتماعية والديمغرافية، من بين أمور أخرى.

وتود كولومبيا أن تؤكد مجددا أنه ينبغي عدم النظر إلى آليات التنسيق التابعة للدولة باعتبارها ملاذا أخيرا، بل على أنها الخيار الأول. ولذلك، فإن بلدي يدرك أنه، في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة والجهود الرامية إلى تعزيز اتساقها، من الأهمية بمكان أن تنشئ المنظومة آليات تنسيق مشتركة بين الوكالات من أجل تفعيل القدرات التقنية والبشرية والمالية التي يمكن أن تسهم بها كل وكالة في التصدي للكوارث. ومع ذلك، فإن من المهم للغاية أن تكون هذه العملية متماشية ومتسقة مع خطط وبرامج واستراتيجيات الآليات الإقليمية لمنع الكوارث وتقديم المساعدة الإنسانية.

كما ترى كولومبيا أنه ينبغي تقديم المساعدة الإنسانية من خلال اعتماد منظور شامل. ونفهم أن هذه المساعدة ينبغي أن تسهم في تصميم وتنفيذ عملية تفيد في إعادة بناء النسيج الاجتماعي والاقتصادي للسكان المتضررين، مع المساهمة في الوقت نفسه في بناء هياكل مستدامة في أعقاب حالات الطوارئ.

وأخيرا، من المهم أن يراعي الانتقال من الاستجابة لحالات الطوارئ إلى التنمية عمليات إعادة التأهيل، وخاصة التعمير، وهي مرحلة بالغة الأهمية حيث أنها توفر، إلى جانب تفادي استمرار الاعتماد على المساعدات، قدرات وسبلا جديدة لكسب العيش. ويجب أن تتمثل إحدى السمات الرئيسية لتقديم المساعدة الإنسانية في تعميم وتعزيز نهج قائم على الحقوق وتفاوت المعونة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ٢/٤٩، المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد جيلاني (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): خلال مناقشة هذا البند

من جدول الأعمال في العام الماضي (انظر A/67/PV.55)، بدأت بياني بعرض أفكاري المتعلقة بالأثر المدمر للإعصار بوفا الذي ضرب الفلبين في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وكيف أنه أثر على حياة أكثر من ٥ ملايين شخص. ونفتتح مناقشتنا هذا العام مرة أخرى بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، بينما تواصل الفلبين التعامل مع آثار أحد أقوى الأعاصير التي ضربت أراضيها. وقد أثر الإعصار هايان على حياة ما يناهز ١٥ مليون شخص، وشرد أكثر من ٤ ملايين شخص ودمر أنماط سبل العيش الملايين. وثمة اعتراف كبير بقدرة الشعب الفلبيني على الصمود. إننا نعبر عن تضامننا مع حكومة الفلبين وشعبها وعن التزامنا بمواصلة العمل معهما فيما يخص عملية التعافي.

وقد استجاب الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، للإعصار هايان، من خلال توجيهه نداء من أجل جمع ٨٧ مليون فرنك سويسري لدعم جهود الإغاثة والتعافي في الفلبين. ويسعى الاتحاد في إطار هذا النداء الشامل للحركة، إلى جمع ٧٢ مليون فرنك سويسري لتزويد ١٠٠٠٠٠ أسرة بالغذاء والمأوى وغير ذلك من جوانب الإغاثة الأساسية، فضلا عن تقديم المساعدة فيما يخص التعافي المبكر، على مدى الأشهر الـ ١٨ المقبلة.

إن الضغط على الميزانيات المخصصة للعمل الإنساني، والمنظمات الإنسانية لتلبية الاحتياجات المتزايدة لحالات الطوارئ الإنسانية اليوم هو أمر واضح، من آسيا والمحيط الهادئ إلى أفريقيا مرورا بالشرق الأوسط وأوروبا والأمريكتين. وبينما يتحول اهتمام وسائل الاعلام من كارثة إلى أخرى أحدث، يحتاج المجتمع الإنساني اليوم لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى الملايين من الأشخاص المتضررين من حالات الطوارئ، سواء المزمنة أو الجديدة منها، بدءا من الصراعات إلى الأعاصير والفيضانات والجفاف، والأعاصير المدارية وانعدام الأمن الغذائي، على سبيل المثال لا الحصر.

إن أغلب تلك الكوارث مرتبط بالمناخ. ويمكن التخفيف من تأثيرها وتكاليفها، والتقليص من تكاليفها البشرية والمادية، من خلال الاستثمار بشكل أفضل في التأهب للكوارث والحد من المخاطر. ويسلط تقرير البنك الدولي الذي نشر مؤخرا بشأن بناء القدرة على الصمود: دمج المناخ ومخاطر الكوارث في التنمية، الضوء على واقع أن الخسائر المتصلة بالكوارث، خلال الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٢، قد بلغت ٣٨٠٠ بليون دولار أمريكي على نطاق العالم. وقد تسببت ظروف الطقس الشديدة في ما يناهز ٨٧ في المائة من تلك الكوارث المسجلة، و ٧٤ في المائة من الخسائر، فضلا عن ٦١ في المائة من الأشخاص الذين فقدوا حياتهم. ويشير تقرير البنك الدولي أيضا إلى الآثار الكبيرة بشكل خاص على البلدان الفقيرة والبلدان ذات الدخل المتوسط السريعة النمو، بسبب تزايد قيمة الأصول في المناطق المعرضة للخطر. وفقا للتقرير، يمكن أن تواجه أكبر المدن الساحلية، على سبيل المثال خسائر يصل مجموعها إلى ترليون دولار بحلول منتصف القرن الحالي.

ما لم تتخذ تدابير للحد من المخاطر، من المرجح أن يقوض تغير المناخ الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر ويفاقم عدم المساواة لعقود قادمة. وعقدت الجمعية العمومية للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي يضم ١٨٩ جمعية وطنية عضوا في الاتحاد، مؤخرا دورتها التاسعة عشرة في سيدني في أستراليا. واعتمدت إعلانا بشأن الخطة الإنسانية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تدعو الحكومات إلى اتخاذ إجراءات لحماية البيئة للأجيال المقبلة، ومعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ، وتعزيز قدرة الشعوب الضعيفة على الصمود.

إن الاتحاد يعمل بالشراكة مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ويدعمها في دورها بوصفها جمعيات

مساعدة لسلطاتها العامة في المجال الإنساني. ويعمل الاتحاد مع الجمعيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث عن طريق تعزيز التأهب وقدرات المجتمعات المحلية على الاستجابة بشكل أفضل للكوارث والتعافي منها، تعزيز الإجراءات التي تخفف من الآثار السلبية للمخاطر وحماية مكاسب التنمية من آثار الكوارث.

إننا نعتقد أنه يتعين على السلطات الوطنية الاستثمار بشكل كاف في بناء القدرة على التكيف وتعزيز البرامج التي تعزز الصمود على جميع المستويات. ونعتقد أيضا أنه من واجب الحكومات أن تطلب المساعدة الدولية عندما يتجاوز حجم الكارثة واحتياجات المتضررين قدرات السلطات الوطنية.

في هذا السياق، رحبت الجمعية العامة لسنوات عديدة بعمل الاتحاد فيما يخص تطوير المبادئ التوجيهية المتعلقة بتيسير العمليات الدولية في مجالي الإغاثة والمساعدة على التعافي المبكر وتنظيمها على الصعيد المحلي، فضلا عن أدوات أخرى، مثل القانون النموذجي المتعلق بتيسير العمليات الدولية للإغاثة والمساعدة على الانتعاش الأولي في حالات الكوارث. وقد ظهر بأن ثمة حاجة ملحة لبرامج قانون الكوارث هذه، وللخبرات والتجارب المكتسبة خلال ال ١٥ عاما الماضية من العمل مع السلطات الوطنية، وأنها كانت مفيدة تماما عند تنفيذها.

ومن الأمثلة على ذلك، الاستجابة للإعصار هايان. حيث عمل الصليب الأحمر الفلبيني والاتحاد لعدة سنوات، مع السلطات من أجل وضع قواعد وإجراءات مبسطة فيما يخص الإغاثة الإنسانية، بالاعتماد على التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية الدولية التي وضعها الاتحاد، وكذلك التشريع النموذجي المرتبط بها.

وتماشيا مع تلك التوصيات، أنشأت حكومة الفلبين أفرقة مراكز جامعة في المناطق المتضررة من الإعصار. وتتكون تلك الأفرقة من ممثلين لمختلف الإدارات الحكومية الوطنية والمحلية، والوكالات التي لديها سلطة الإشراف على دخول السلع الإنسانية والمعدات والنقل من أجل تسريع دخول مواد الإغاثة. وقد ثبت بأن ذلك النهج فعال بعد الكوارث التي وقعت في بلدان أخرى، بما في ذلك إندونيسيا وغواتيمالا، مع انخفاض كبير في التأخير الناجم عن البيروقراطية. بدون وضع آليات مثل تلك المذكورة أعلاه، يمكن أن تتأخر الإغاثة الحيوية جراء المتطلبات القانونية المفروضة على السلع وموظفي الإغاثة الدولية، بما في ذلك الجمارك والضرائب وإجراءات الهجرة.

وقال ريتشارد غوردون، رئيس الصليب الأحمر الفلبيني الذي شارك في تدوين قانون الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها على الصعيد الوطني، عارضا وجهة نظره بشأن تنفيذ تلك اللوائح ”ثمة دعم هائل لشعب الفلبين بعد هذه الكارثة الكبيرة“ و ”هدفنا تشكيل رابط فعلي بين المعونة المتاحة، وجميع المحتاجين، وتلك اللوائح هامة للغاية من أجل تحقيق ذلك “.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٦/٤٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة للمراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيد بونمي (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلم بالفرنسية): يصادف هذا العام الذكرى السنوية ال ١٥٠ لتأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وسنحتفل العام المقبل، بالذكرى السنوية الـ ١٥٠ لاعتماد اتفاقية تحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان. وتشهد هاتان المناسبتان على التزام الدول الثابت باحترام العمل الإنساني المحايد والنزيه في زمن الحرب.

صدقت اليوم جميع الدول على اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩. كما تحقق باقي الصكوك الرئيسية تقدما في اتجاه

تحقيق هذا القبول العالمي. وعلاوة على ذلك، تواصل ١٨٩ جمعية وطنية في أنحاء العالم، جنبا إلى جنب مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية، العمل من أجل التخفيف من المعاناة البشرية ومنع وقوعها.

لكن هاتين الذكريين لا يجب أن تجعلانا نشعر بالرضى عن الذات. فلا تزال حياة الملايين متأثرة جراء النزاعات المسلحة، التي تستمر غالبا لسنوات، بل ولعقود، وتتسم بالعنف الشديد، والاستخفاف بحياة المدنيين وانتشار الاستهتار بالقانون الإنساني.

لدى اللجنة ولاية تتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة ومساعدتهم، مما يتطلب الوصول إلى من هم بحاجة إلى المساعدة. في العديد من السياقات، أصبح الوصول إلى الأشخاص المتضررين صعبا بشكل متزايد، بل ومستحيلا في بعض الحالات.

وثمة أطراف في الصراعات المسلحة تقوم علنا بمنع الوصول في بعض الأحيان إلى مناطق معينة، بما في ذلك أماكن الاحتجاز. كما قد ترفض ضمنيا إمكانية الوصول من خلال فرض قيود غير مقبولة، أو وضع شتى العراقيل الإدارية في طريقنا. وفي حالات أخرى، تُمنع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من القيام بعملها، أو تتمكن من القيام به بصعوبة بالغة نظرا لعدم توفر الحد الأدنى من الظروف الأمنية.

أخيرا، إن نُهُجا معينة تجمع بين الاستجابات الإنسانية، والتدابير السياسية، والعمل العسكري، قد تثير شكوكا حول الأهداف الحقيقية للجهات الإنسانية الفاعلة، وتعقّد جهودها للوصول إلى السكان المحتاجين. وتعتقد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الحاجة إلى العمل الإنساني المحايد والمستقل حقاً في السياقات التي هي في غاية الاستقطاب والتسييس، أكثر أهمية للوصول إلى جميع السكان المتضررين.

وتدرك اللجنة الدولية للصليب الأحمر تمام الادراك الخلافات السياسية المحيطة بمسألة وصول المساعدات الإنسانية. وبوصفها منظمة إنسانية محايدة تماما، لا نية لديها للتدخل في تلك الخلافات. ومع ذلك، فهي تثير بانتظام هذه المسألة في حوارها الثنائي مع السلطات، بغية معرفة وجهات نظرها بشأن هذه المسألة، وإيجاد توافق سياسي في الآراء حول العمل الإنساني غير السياسي الصادق.

وتدمير البنى التحتية، وهروب الأفراد المهرة، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية الضرورية لبقاء السكان أمور هي في الغالب من بين النتائج الرئيسية للصراع المسلح. وعندما، في ظل هذه الظروف، يُمنع الوصول إلى الناس الضعفاء المحتاجين، فإنه يسبب معاناة على نطاق واسع يؤدي بسهولة إلى فقدان الأرواح، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى نقص الإمدادات الضرورية والخدمات الأساسية مثل المياه الصالحة للشرب، أو الأغذية، أو المأوى، أو الرعاية الطبية. وإذا كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر غير قادرة على إقامة حوار سري مع القوات المسلحة، أو الجماعات المسلحة، أو السلطات المدنية، فلن تكون قادرة على التصرف عندما يكون الناس عرضة للتهديد، أو المضايقات، أو الأذيّة بسبب الأعمال العدائية. وبسبب عدم قدرة اللجنة الدولية للصليب الأحمر على العمل، قد يكون المحتجزون أيضا في خطر متزايد من سوء المعاملة أو الاختفاء القسري.

إن القانون الإنساني يتضمن العديد من الأحكام التي تنظم تقديم الإغاثة إلى المدنيين المعرضين للخطر. وثمة عنصر واحد مشترك بين تلك الأحكام هو أن أنشطة الاغاثة تتطلب موافقة الأطراف المعنية. قد ترفض دولة ما السماح بتقديم الإغاثة، ولكن لمجرد أسباب وجيهة، مثل الاعتبارات الحتمية للضرورة العسكرية، أو إذا لم تكن الإغاثة المقدمة تُعتبر إغاثة إنسانية أو

محايدة، أو إذا لم تكن هناك حاجة إليها، أو إذا كان آخرون قد قاموا بتقديمها بالفعل.

وتعمد اللجنة الدولية للصليب الأحمر على الدوام إلى التفاوض مع جميع الأطراف، وتسعى إلى إقامة حوار سري مع كل واحد منها. وهي تفعل ذلك بمفردها من أجل كفالة القبول بوجودها، وإنشاء علاقة قائمة على الثقة مع جميع الأطراف المعنية من أجل إقناعها باحترام القانون الإنساني. وقد أثبتت تجربتنا أن الالتزام الصارم بالمبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر – الإنسانية، والنزاهة، والحياد، والاستقلال – هو أفضل وسيلة للاضطلاع بالولاية المناطة بنا وخدمة مصالح السكان المتضررين.

وهذا لا يقل صحة تجاه الكيانات الأخرى للحركة، التي تضطلع أيضا بعملها وفقا المبادئ الأساسية نفسها. إن شركاءنا الرئيسيين على أرض الواقع هم الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر التي، بسبب معرفتها الأكيدة للظروف المحلية وتفاني متطوعيها، غالباً ما تصل إلى حيث لا يصل الآخرون. وهذا الوصول لا يقدر بثمن، ويتعين الحفاظ عليه. لهذا السبب، من الأهمية الحاسمة بمكان الحفاظ على حياد الجمعيات الوطنية العاملة في هذه البيئات واستقلالها.

وبالنسبة إلى الحكومات، هذا يعني تمكين الجمعيات الوطنية من العمل بالقدر اللازم من الاستقلال الذاتي. فالجمعيات الوطنية يجب أن تكون حرة في أن تقرر أفضل طريقة لتلبية الاحتياجات الإنسانية القائمة. وبالنسبة إلى المنظمات الأخرى العاملة في الميدان، هذا يعني أيضا تكييف آليات التنسيق واتفاقات التعاون بطريقة تدل على ألاّ يُنظر إلى الجمعيات الوطنية وكأنها تعمل تحت سيطرتها، أو أنها تخدم غايات سياسية أو عسكرية.

والعمل الإنساني بمفرده لا يمكنه أن يمنع المشاكل الإنسانية أو يحلها. إن على الأطراف في الصراعات المسلحة – الدول والجماعات المسلحة من غير الدول– التزام قانوني باحترام القانون الإنساني الدولي، وتجنيب المدنيين معاناة لا لزوم لها. وندعو جميع الحكومات والجماعات المسلحة إلى الموافقة على الوصول دون عائق إلى الناس المحتاجين وتيسيره كي تستطيع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات الإنسانية المحايدة أن توفر المساعدة والحماية بطريقة محايدة ومستقلة.

ومما يقلق أيضا اللجنة الدولية للصليب الأحمر قلقا كبيرا هو التجاهل الصارخ للموظفين والمرافق في المجال الطبي، الأمر الذي شهدته في كثير من الأحيان. ففي عام ٢٠١٢، بدأت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مع مكونات أخرى من الحركة، بتنفيذ برنامج الرعاية الصحية في المشاريع الخطرة. وثمة بيانات غير شاملة من ٢٣ بلدا كشفت أنه من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى أيار/مايو ٢٠١٣، وقع ما يزيد على ١٢٠٠ من الحوادث التي أثّرت على إيصال الرعاية الصحية والحصول عليها؛ وفُقدت أرواح ١١٢ من العاملين في المجال الطبي؛ وحوالى ٢٥٠ من تلك الحوادث شنت فيها الهجمات على سيارات الإسعاف التي كانت تقدم المعونات الطارئة التي غالبا ما تنقذ الحياة، أو حرمت من الوصول إلى مقصدها. وفي معظم هذه الحالات، كان العمال الطبيون المحليون هم المتضررون.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إرازوريز (شيلي).

وقد يتجنب العاملون في المجال الطبي والأشخاص الجرحى أو المرضى الذهاب إلى المرافق الطبية خوفا من الاعتقال، أو التخويف، أو التحرش، أو الاعتداء، أو حتى الموت. والعواقب بالنسبة إلى مجموع السكان شديدة الوطأة وطويلة الأمد، خاصة عندما تؤدي إلى تدمير البنية التحتية، وهروب الموظفين المهرة، وتعطيل النظم الصحية. وهذا يزيد كثيرا عدد الضحايا غير المباشرين للصراع المسلح. وندعو

الحكومات إلى المساعدة على تحسين هذه الحالة واتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لهذه الانتهاكات للقانون الإنساني.

وفي الختام، نؤكد من جديد أن المسؤولية عن احترام القانون الإنساني تقع في المقام الأول على عاتق الدول وسائر الأطراف في الصراعات المسلحة. إن اللجنة الدولية للصليب لأحمر تدعوها إلى إظهار الإرادة السياسية للبدء ببذل الجهود الرامية إلى تلبية الشواغل الإنسانية العاجلة التي ذكرتها أو دعمها بنشاط، وإقناع الآخرين بالقيام بالشيء نفسه حيثما أمكن ذلك.

ويحدونا الأمل، في هذا الصدد، أن يؤدي مؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية إلى تحسينات ملموسة في حياة الملايين الكثيرة من الناس الذين يتحملون عواقب الصراعات في جميع أنحاء العالم. وبناء على نظام تقديم المساعدة في الحالات الطارئة الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٤٦ قبل أكثر من ٢٠ عاما، ينبغي لمؤتمر القمة أن يوفر زخما لإجراء تحليل دقيق يتعلق بالتطورات الحالية في عولمة العمل الإنساني، ومن ثم المساعدة على تحديد النُهُج المثمرة لحل المشاكل التي يتم الكشف عنها. وينبغي أن يظل هدفنا المشترك تعزيز احترام القانون الإنساني وتوفير الحماية الفعالة لجميع ضحايا الصراع المسلح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار ٤/٤٧، المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيدة كلاين سولومون (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلمت بالإنكليزية): المنظمة الدولية للهجرة مسرورة جدا لأخذ الكلمة اليوم في ما يتعلق بتقارير الأمين العام، والمناقشة بشأن تنسيق المساعدات الإنسانية والغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث.

إن الأزمات الأخيرة والتي طال أمدها قد أجبرت ملايين الناس على الفرار من ديارهم، سواء داخل حدود بلدانهم أو خارجها، مما يستدعي من المجتمع الدولي أن يتصدى لها بشكل جماعي. والمنظمة الدولية للهجرة، بوصفها الوكالة الرائدة المعنية بالهجرة على الصعيد العالمي، تواصل تقديم المساعدات الضرورية المنقذة لحياة اللاجئين، والمشردين داخليا، والمهاجرين الآخرين المتضررين من الأزمات حول العالم. وبناء على التقارير الشاملة من الأمين العام، أود أن أتناول ثلاث نقاط لتكون موضع تفكير.

أولا، عندما نقدم المساعدات الإنسانية أثناء الأزمات، لا بد لاستجابتنا أن تراعي الاحتياجات الخاصة للمهاجرين، سواء كانوا من اللاجئين، أو الأشخاص المشردين داخليا، أو المهاجرين لأسباب اقتصادية. وأظهرت حالات الطوارئ الأخيرة ضعف الناس الذين عبروا الحدود، وأولئك الذين تقطعت بهم السبل، أو كانوا غير قادرين على المغادرة. ومن بين هؤلاء الضعفاء بصورة خاصة النساء، والصبيان، والبنات، والمعاقون، والشعوب الأصلية، الذين قد يستحقون الاهتمام والمساعدة بشكل خاص. ويمكن في أغلب الأحيان اعتبار الحالات الإنسانية الطارئة هذه كأزمات تتعلق بالهجرة، الأمر الذي يسبب تدفقات المهاجرين وأنماط التنقل التي تتصف بالتعقيد وتحدث على نطاق واسع في كثير من الأحيان. وهي تظهر الحاجة إلى استجابة سريعة وشاملة توفر المساعدات الفورية المنقذة للحياة، وتقتضي التخطيط والتأهب لأجل طويل. ويسمح الإطار التشغيلي الذي تعتمده المنظمة الدولية للهجرة إبّان الأزمات بتحسين هذه الاستجابات المتعددة الأبعاد وتنظيمها بشكل منهجي.

ثانيا، يتطلب الطابع المتعدد الجوانب للهجرة شراكة وتنسيقا قويين مع الحكومات ومع المنظمات الشريكة في الساحة الدولية التي تملك خبرات في العديد من المجالات، ومع

العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، من الأوساط الأكاديمية إلى مقدمي خدمات المساعدة المباشرة. والعمل مع الشركاء والاستفادة من الخبرات لتلبية احتياجات الحماية والمساعدة والتعافي للسكان المتضررين أمر في غاية الأهمية للأعمال التنفيذية التي تضطلع بها المنظمة الدولية للهجرة.

ونشعر بالامتنان إذ نرى الدول الأعضاء تعترف في مشروع القرار A/68/L.25، بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، بفوائد المشاركة والتنسيق مع الجهات الفاعلة ذات الصلة في مجال العمل الإنساني لتحسين فعالية الاستجابة الإنسانية. والمنظمة الدولية للهجرة ملتزمة بتعزيز الشراكات على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. والمنظمة تقدر كثيرا الدور القيادي الذي تضطلع به الحكومات الوطنية وتواصل تقديم الدعم لها. فالشراكات القوية والمتسقة تمكننا من إيجاد حلول طويلة الأجل.

ثالثا، وكما يقول الأمين العام في تقريره عن تعزيز المساعدة الإنسانية (A/68/84)، فإنه بالنظر إلى العوامل المحركة للأزمات وما تتسم به من تغير وترابط، يتعين على الحكومات والجهات الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي العمل بطرق تقلل من مخاطر الأزمات وتديرها، بدلا من مجرد التصدي لما يترتب عليها من آثار. والتنمية الطويلة الأجل، بما في ذلك من خلال مبادرات الحد من مخاطر الكوارث، أمر بالغ الأهمية للحد من الحاجة إلى الإغاثة في حالات الطوارئ في المستقبل. وبالتالي، فإن المنظمة الدولية للهجرة ترى أن الربط بين العمل الإنساني والإنمائي أمر في غاية الأهمية من أجل بناء القدرة على التأهب والاستجابة على الصعيدين الوطني والمحلي ولزيادة قدرة السكان المتضررين على التحمل. ولذلك، نؤيد الإشارة الواردة في مشروع القرار A/68/L.27، بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، إلى أهمية تعزيز التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب خلال جميع مراحل الكارثة، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية.

فلا يمكن ببساطة تقسيم التحديات المتعددة الجوانب التي غالبا ما تكون طويلة الأمد والتي تواجه المهاجرين إلى مرحلتين. فالأشخاص المرتحلون قد يجدون أنفسهم في حاجة إلى المساعدة الإنسانية والإنمائية على السواء؛ وإحداهما لا تُحب الأخرى. وعلاوة على ذلك، وبغية كفالة الاستدامة، لا بد أن ندرك أن الانتقال عملية تدريجية تتطلب المرونة والشمول على السواء. ويجب على الجهات الفاعلة في المجالين العمل معا لضمان الانتقال السلس من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد على التزام المنظمة الدولية للهجرة حيال الفئات الأكثر ضعفا. وتحقيقا لهذه الغاية، تود المنظمة أن تعرب عن التزامها الكامل بمؤتمر القمة العالمي للمساعدة الإنسانية لعام ٢٠١٦ وعمليته التحضيرية. ونحافظ على التزامنا بتعزيز الشراكات والتنسيق ونحن مقتنعون، بوصفنا من مقدمي المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، بأنه يمكننا ويجب علينا مواصلة الإسهام في إيجاد حلول طويلة الأجل في مجال التنمية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن البند ٧٠ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (د) والبند ٧١ من جدول الأعمال.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/68/L.21، المعنون ”تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها“.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/68/L.21، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة،

أصبحت البلدان التالية من مقدميه: أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، أندورا، أيسلندا، البرتغال، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، سان مارينو، سلوفاكيا، السويد، شيلي، صربيا، لاتفيا، لكسمبرغ، مالطة، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/68/L.21؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.21 (القرار ٦٨/٩٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.22، المعنون ”تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني“.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/68/L.22، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: الاتحاد الروسي، أندورا، أيسلندا، البوسنة والهرسك، بيرو، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، سان مارينو، صربيا، لاتفيا، ليختنشتاين، موناكو، النرويج، اليابان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/68/L.22؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.22 (القرار ٦٨/١٠٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.24، المعنون ”سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة“.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/68/L.24، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: الأرجنتين، أرمينيا، البرازيل، تونس، جمهورية مولدوفا، جورجيا، سان مارينو، صربيا، غواتيمالا، كوستاريكا، المكسيك، منغوليا، موناكو.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/68/L.24؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.24 (القرار ٦٨/١٠١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.25، المعنون ”تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ“.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/68/L.25، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: أرمينيا، إسرائيل، أندورا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، سان مارينو، سويسرا، شيلي، صربيا، غواتيمالا، كوستاريكا، المكسيك، منغوليا، موناكو.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/68/L.25؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.25 (القرار ٦٨/١٠٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/68/L.27، المعنون ”التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية“.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/68/L.27، أو التي ذكرت من قبل خلال تقديم مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى قائمة المشاركين في تقديم مشروع القرار وهي : أستراليا وأيسلندا ونيوزيلندا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/68/L.27؟

اعتمد مشروع القرار A/68/L.27 (القرار ٦٨/١٠٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الوفود بأن بيانات ممارسة حق الرد تحدد مدتها بعشر دقائق في المرة الأولى وخمس دقائق في المرة الثانية. وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين.

السيد الحنتولي (فلسطين): آخذ الكلمة لممارسة حق الرد، وردي سيكون على ما ورد في بيان ممثل إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال يوم أمس (انظر A/68/PV.66).

إن ما تم سرده أمس بخصوص أنشطتهم الإنسانية، لن يغير شيئا من الحقيقة الواقعة المتمثلة في أنهم آخر قوة احتلال عسكري في هذا الزمن، وأصحاب أكبر رصيد في مجال انتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان بما فيها ارتكاب جرائم في حق المدنيين، ترقى إلى جرائم حرب. من هنا سيكون من الصعب على أنشطتهم التجميلية تغيير حقيقة احتلالهم الاستعماري البشع لشعب وأرض فلسطين.

ويتمثل الخيار الوحيد أمامهم في إقناع المجتمع الدولي بأنهم أحد مكوناته الطبيعية، في إنهاء احتلالهم لأرض فلسطين بما فيها القدس الشرقية واحترام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإنجاز سلام عادل وشامل، لكن من الواضح، أنهم ليسوا معنيين وليس من مصلحتهم اتخاذ هذا الخيار.إن سياساتهم وممارساتهم المنتهكة للقانون الدولي مستمرة وفي تزايد.

لقد اتخذ الشعب الفلسطيني وقيادته قرارا تاريخيا في العام ١٩٨٨ بالقبول بحل الدولتين، وإقامة دولة فلسطين على مساحة ٢٢ في المائة من أرض فلسطين التاريخية، جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل. ومنذ ذلك التاريخ ونحن ملتزمون بالعملية السياسية، وبمسار التفاوض في إطار عملية السلام.

لكن بعد مرور أكثر من ٢٥ عاما، بات واضحا، أن إسرائيل لا يعنيها من عملية السلام سوى الحفاظ على العملية، وقامت بتعطيل أية مبادرة جدية لإحراز السلام. حين عمل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق رابين بشكل جدي للتوصل إلى السلام، قاموا بقتله وحين اقترب رئيس وزراء إسرائيلي آخر هو إيهود أولمرت من إبرام اتفاق سلام، قاموا بإسقاطه وعزله من الحياة السياسية. هذا هو واقع إسرائيل ولن يتغير حتى يتخذ المجتمع الدولي إجراءات حازمة على غرار ما قام به للقضاء على النظام العنصري في جنوب أفريقيا.

أخيرا، أقول لممثل إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، حينما تحدثنا بالأمس عن السقف الذي يواجه المساعدات التي تقدم للشعب الفلسطيني، هذا أمر واقع ينعكس في جميع البيانات التي قدمتها الجهات المختصة، وخاصة الأمم المتحدة.

أما قدرات وطموحات الشعب الفلسطيني، فنحن نقول لهم قوموا بإنهاء احتلالكم الغاشم واتركونا نعيش بأمن وسلام ولن يكون سقف طموحاتنا وقدراتنا إلا السماء.

السيد نيتزان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أنا مضطر للرد على البيان الفلسطيني الذي استمعنا له للتو. يجب أن أقول بأنني صدمت لسماع البيان الفلسطيني، الذي تضمن قدرا كبيرا من النفاق والسخرية. كان البيان حافلا بالأكاذيب والعدوان والاتهامات لحكومة بلدي، مباشرة بعد انضمام إسرائيل إلى توافق الآراء على اعتماد القرار ١٠٠/٦٨، المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

هل سمعنا من الفلسطينيين ولو كلمة واحدة بشأن انضمام إسرائيل كل سنة إلى توافق الآراء على هذا القرار؟ هل سمعنا أي كلمة بشأن ذلك في بيانهم الذي أدلوا به يوم أمس (انظر A/68/PV.66) أو في ردهم اليوم؟ لم نسمع ولو كلمة واحدة بشأن ذلك. وتصمم بياناتهم على استغلال مناقشة فنية تركز على الشؤون الإنسانية من أجل مواصلة برنامجهم السياسي على حساب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي تتناقض تماما مع روح المفاوضات والحوار اللذين نتوقعهما من شركائنا.

وفي ضوء ما استمعنا إليه اليوم، إنها لمسألة جيدة أننا نسميهم شركاء في المفاوضات. إن بياناتهم لا تجسد روح الحوار، وهي مُدانة. إن البيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الفلسطيني كان من الممكن الحصول عليه من صفحات كراسة دعائية فلسطينية وليس مناقشة موضوعية في الأمم المتحدة.

وفي حين ينشغل الفلسطينيون بإدانة إسرائيل في الأمم المتحدة، تنشغل إسرائيل بدعم الاقتصاد الفلسطيني وتنمية هياكله الأساسية. وتساعد إسرائيل الآن، في هذه اللحظة، الفلسطينيين في غزة. واستمعنا إلى الفلسطينيين يتكلمون أمس واليوم بشأن غزة. لم ترد أي كلمة بشأن حكم حركة حماس في غزة ومسؤوليتها عن الحالة هناك. بطبيعة الحال، هذه هي اللغة التي يستخدمونها عادة من أجل مهاجمة إسرائيل في كل مرة، بازدراء شديد. ومع ذلك، يستمرون في اتهام إسرائيل واستغلال هذا المنبر.

وبمناسبة الحديث عن غزة، لم يكن هناك أي كلمة بشأن عملية موافقة إسرائيل على حقل غزة البحري للغاز الذي سيسهم بالفعل في الاقتصاد الفلسطيني. فما هو سبب ذلك؟ يا لها من سخرية ويا له من نفاق. وقبل التفوّه بادعاءات باطلة، يحدوني الأمل في ألا يغيب عن بال الوفد الفلسطيني في المستقبل بأن الوقت أيضا من ذهب وأننا منخرطون بالمفاوضات. فليجعلوا بياناتهم إيجابية وبناءة. واعتقد أن كلا الطرفين يسعى إلى تحقيق السلام. وأدعو الفلسطينيين إلى عدم استغلال منبر الأمم المتحدة بتهكم من أجل دعايتهم السياسية.

السيد خان (المملكة العربية السعودية): أشكركم سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة لممارسة حق الرد. يود وفد بلدي الرد على مغالطات وإدعاءات الممثلة السورية على المملكة واتهامها بدعم الإرهاب والسعي إلى تشويه دور المملكة الإنساني في دعم أشقائنا الشعب السوري.

أولا، قدمت المملكة لتركيا في موجة النازحين السوريين مبلغ وقده ٥٠ مليون دولار، وقدمت المملكة عن طريق الحملة الوطنية لنصرة الأشقاء في سوريا ٥٥٢ مليون دولار على شكل مستلزمات غذائية ودوائية وخيم وبطانيات شتوية. وتبرعت الحكومة بمبلغ ١٠ ملايين دولار للاجئين السوريين في الأردن. وقدمت المملكة مبلغ ١٠٠ مليون دولار كمساعدات إلى الشعب السوري في مراكش حيث عقد مؤتمر أصدقاء الشعب السوري؛ وتبرعت المملكة في مؤتمر المانحين الذي عقد في دولة الكويت بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار.

ثانيا، بالنسبة للمواطنين السوريين، ودخولهم أراضي السعودية فقد منحت الحكومة السعودية أكثر من ٢٠ ٠٠٠ تأشيرة للمواطنين السوريين.

ثالثا، بالنسبة لاتهام الممثلة السورية للمملكة بتدبيرها للحالة الراهنة في سوريا، فإن المملكة تود أن تفيد الممثلة السورية أن تعيد النظر حولها لعلها ترى بعين الحقيقة ما يجري حولها ومن الذي يقوم بقتل وتعذيب شعبه.

إن هذه نبذة مختصرة عما يود وفد المملكة إيضاحه. ولكننا نؤكد أن الإدعاءات والأكاذيب التي تسوقها الممثلة السورية هي إنما لإشغال الجمعية العامة، وتحويل نظر الدول الأعضاء عن حقيقة ما يجري على أرض الواقع. وأن وفد المملكة لا يرى أهمية من متابعة الرد على تلك الادعاءات وعدم إشغال الجمعية بذلك.

السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): شكرا، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة. كما أعتذر عن طلب الكلمة وذلك للرد على ما ورد للتو في حق الرد الذي مارسة ممثل النظام السعودي.

قبل أن أبدأ بحق الرد، أود أن أوجه سؤالا لممثل السعودية. هل أنت واثق بأن هذه المبالغ التي ذكرتها زودتها حكومتك لتمويل المساعدات الإنسانية للشعب السوري، أم أنها كانت لتمويل شراء الأسلحة والمعدات القاتلة لإعطائها للإرهابيين، ومن ثم قتل الشعب السوري؟

لقد بات التدخل السافر والهمجي للنظام السعودي في تأجيج الصراع في سوريا واضحا للعيان، خاصة بعد تبجح وزير خارجيته بتزويد السلاح للجماعات المسلحة الإرهابية لإعانتها على قطع رؤوس السوريين وذبحهم وأكل أكبادهم. إذ تقوم أجهزة الاستخبارات السعودية بتجنيد الإرهابيين المتطرفين، خاصة المسجونين من مختلف الجنسيات في السجون السعودية. من المجرمين ومن عناصر القاعدة المتطرفين الذين يتم إطلاقهم من تلك السجون بهدف إرسالهم لقتل الشعب السوري.

كل ذلك أتى بتصريح من النظام الحاكم السعودي. ويأتي الآن ممثل هذا النظام ليقول بأن حكومته أو نظامه يرسلون المساعدات بملايين الدولارات للشعب السوري. أي جهل هذا؟ وأي تجاوز لأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي وفي ظل صمت المجتمع الدولي، عندما يأتي وزير خارجية السعودية ليقول على الملأ بأنه لا يخفى على أحد بأن النظام السعودي يقوم بتزويد المعارضة السورية بالأسلحة؟

السيد أوزكيا (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد تم استخدام هذا المنبر مرة أخرى للتفوه بإدعاءات كاذبة ترفضها تركيا بالفعل رفضا قاطعا. ونحن نرفض مرة أخرى الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي جاءت على لسان أحد الوفود.

فموقف تركيا وإسهامها في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مد يد المساعدة إلى الشعب السوري معروفان جيدا. وسوف تواصل الوقوف إلى جانب الدولة السورية خلال هذه الفترة العصيبة.

السيد الحنتولي (فلسطين): شكرا سيدي الرئيس على إعطائي الكلمة مرة أخرى. وددت فقط القول أني لا أستغرب ردة فعل ممثل إسرائيل، دولة الاحتلال. هذه هي ردة فعل أي مجرم يتم فضح جرائمه أمام المجتمع الدولي.

أردت فقط الختام بذكر أبيات من الشعر للشاعر الراحل الكبير محمود درويش، توجه فيها إلى الاحتلال الإسرائيلي وقال:

(تكلم بالإنكليزية)

”آن أن تنصرفوا ...

فلنا في أرضنا ما نعمل

ولنا الماضي هنا

ولنا صوت الحياة الأول

ولنا الحاضر، والحاضر، والمستقبل

ولنا الدنيا هنا ... والآخرة

فاخرجوا من أرضنا

من برنا ... من بحرنا

من قمحنا ... من ملحنا ... من جرحنا

من كل شيء، واخرجوا

من مفردات الذاكرة

السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): أعتذر عن طلب الكلمة مرة أخرى، ولكن هذه المرة للرد على ما ورد كذلك للتو في بيان ممثل تركيا.

من المخجل أن يبدي ممثل تركيا كل هذا التعاطف الكاذب مع ما يعاني منه الكثيرون من أبناء الشعب السوري جراء السياسات الإرهابية والعدوانية التي تتبعها حكومة بلاده تجاه سوريا. وتطالعنا الصحف التركية والعالمية يوميا بتقارير عما جلبته حكومة تركيا الحالية على المجتمع التركي وعلى دول الجوار حيث أن تركيا أصبحت مقرا ومستوطنا لتنظيم القاعدة وللعديد من المنظمات الإرهابية التي تتخذ من تركيا مقرا لها. ولا أود الإشارة إلى أحد التقارير الذي يقول إن مئات من المواطنين الأتراك قد انضموا للقتال إلى جانب تنظيم القاعدة وغيره من مجموعات الإرهاب العاملة في سوريا، بمعرفة الحكومة التركية على أعلى المستويات. هذا الدعم التركي للإرهاب لم يقتصر فقط على سوريا، بل تعداه إلى ليبيا وتونس ومصر، حيث أشارت تقارير إلى إشراف السلطات التركية على تهريب الأسلحة إلى المجموعات الإرهابية في سيناء في جمهورية مصر العربية الشقيقة. وما ذكرته غيض من فيض.

وأود أن أتمنى على ممثل تركيا أن يعمل على تمثيل مصالح الشعب التركي الصديق المعارض بشدة لسياسات حكومة بلاده العدوانية في المنطقة، وأن ينصح حكومة بلاده بالعمل على إحلال السلام والأمن في المنطقة، بدلا من إشاعة الفوضى ونشر الإرهاب. وأود أن أذكره أيضا بأن سوريا كانت السبب الرئيسي في صعود دور حكومة بلاده في المنطقة، إلا أن تلك الحكومة معتادة على طعن الأصدقاء في الظهر وتآمرها على سوريا كان السبب الرئيسي في انكشاف دور تلك الحكومة المسيء لعلاقة حسن الجوار والمسيء لمصالح شعب تركيا.

السيد نيتسان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر لاضطراري لأخذ الكلمة مرة أخرى للرد على البيان الثاني للممثل الفلسطيني. وكنت أتمنى لو أننا سمعنا شيئا جديدا من الممثل الفلسطيني في بيانه الثاني غير الكلمات السياسية الجوفاء. فترديد الأكاذيب مرارا وتكرارا لا يجعلها حقيقية. وينبغي وسيتم تناول جميع الجوانب والتفاوض في سياق المفاوضات الثنائية المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين. ونحن نشارك في هذه المفاوضات ونحن ملتزمون بهذا الحوار. وأيا كانت الأكاذيب التي يجري نشرها هنا، فهي لن تغير الحقيقة. وإسرائيل تشارك وتلتزم بالمشاركة في الحوار المباشر بين إسرائيل والفلسطينيين.

وللأسف، فقد أخذ الوفد الفلسطيني الكلمة مرة أخرى دون الرد فعليا على أسئلتي ودون أن يذكر، على سبيل المثال، أن إسرائيل انضمت فعلا في عالم الجمعية العامة العبثي إلى توافق الآراء حول قرار لمساعدة الشعب الفلسطيني. غير أننا نسمع الوفد الفلسطيني يستخدم هذه اللغة المُتشككة والعدوانية والعنيفة. وهذا أمر يستعصي على فهمي وأعتقد أنه ينبغي لنا جميعا أن ندين كلامهم ونبرهم في القيام بذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٧٠ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من (أ) إلى (د) وفي البند ٧١ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.